مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

القائد والرئيس.. حدود السلطة التنفيذية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية

The Leader And President.. The Limits Of Executive Power In Iranian Foreign Policy Decision-Making

الباحث/ رمضان الشافعي عبدالله عبدالمطلب غيث

باحث ماجستير

كلية التجارة– جامعة بورسعيد– قسم العلوم السياسية

إشراف:

أ. م. د. أشرف محمود سنجر

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة– جامعة بورسعيد

أ. م. د. أحمد محمد عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2023-10-1
تاريخ القبول	2023-10-18
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص

تعد إيران من الدول الإقليمية المهمة، ولفهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الإقليم والعالم، يمكن البحث في عملية صناعة القرار والقوى المؤثرة فيه، من خلال محددات صنع القرار في الجمهورية الإسلامية، ودراسة هيكلية النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وتطور النظام السياسي مع وفاة روح الله الخميني، وتولي علي خامنئي، المرشد الأعلى، لأكثر من 3 عقود على رأس النظام السياسي، وشكل التعامل مع الحكومات، وتبدل التيارات السياسية في الحكومة، وصولًا للرئيس الإصلاحي حسن روحاني، الذي استكمل دورته الثانية عام 2021.

وتعرج الدراسة على مكانة السلطة التنفيذية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية، ودور الأيدلوجيا في هيكلية النظام الإيراني، والمتغير والثابت في صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية منذ 1979 حتى عام 2021، والعلاقة بين المرشد الذي يوضع فوق هرم النظام في إيران، والرئيس المنتخب الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

وبالرغم من إيران في مرحلة الخميني تختلف عن خامنئي، يفوق المرشد أي سلطة في الدولة، في ظل عملية رقابية معقدة بين السلطات وبعضها، ففترة الخميني هي المؤسسة للنظام الإسلامي، لكن منذ وفاة الخميني، وتولي خامنئي، بدأ شكل النظام في الاستقرار، إذ وضعت طريقة اختيار المرشد الأعلى، وحُددت الصلاحيات، وألغي منصب رئيس الوزراء، وأصبح الرئيس يقوم بمهام الرئيس ورئيس الوزراء، وباتت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية محددة المسار.

الكلمات المفتاحية: صنع القرار– السياسة الخارجية– النظام الإيراني– الجمهورية الإسلامية– ولاية الفقيه

Abstract

Iran is an important regional country, and to understand Iran's foreign policy towards the region and the world, The decision-making process and its influential forces can be explored through the determinants of decision-making in the Islamic Republic, Studying the structure of Iran's political system after the 1979 Iranian Revolution, and the evolution of the political system with the death of Ruhollah Khomeini, Ali Khamenei, Supreme Leader, has been at the helm of the political system for more than 3 decades The government's engagement with governments, and the change of political currents in government, marked the arrival of reformist President Hassan Rouhani, who completed his second session in 2021.

The study reflects the executive branch's position in Iran's foreign policy decision-making, the role of ideology in the structure of the Iranian regime, the changing and steady decision-making of Iranian foreign policy from 1979 to 2021, and the relationship between the leader placed above the regime's pyramid in Iran and the president-elect representing the country's executive branch.

Despite Iran's Khomeini phase, different from Khamenei, the guide outweighs any power in the State, under a complex supervisory process between the authorities and some of them, the Khomeini period is the foundation of the Islamic regime. But since Khomeini's death, and Khamenei's assumption, the form of the regime has begun to stabilize the Supreme Leader's selection method, terms of reference were established and the post of Prime Minister was abolished, The President has assumed the functions of President and Prime Minister, and decision-making in foreign policy is on course.

Key words: Decision Making- Foreign Policy- Iranian Regime- Islamic Republic- velayat-e faqih

مقدمة

حكمت أسرة "بهلوي" إيران منذ عام 1925، وحتى الثورة في 1979، إذ اتسم عهد الأسرة البهلوية بالاتجاه نحو الغرب، والتحالف مع الولايات المتحدة رغبة من النظام في حماية مصالحه، فيما عملت الولايات المتحدة على جعل إيران قوة إقليمية، لكن وجود برامج تنمية اقتصادية في الأسرة البهلوية لم ترضٍ المجتمع، لأن الثروة تركزت في يد فئة معينة، مع حصول المواطن على عوائد قليلة من التنمية.

وبتولي الشاه "محمد رضا بهلوي" الحكم عام 1941، أُلغيت الأحزاب ما عدا الحزب الحاكم فقط، واستمر عنف الشرطة والمخابرات "سافاك" مع المعارضة، حتى تخلت الولايات المتحدة عن الشاه كقوة إقليمية في المنطقة، وتراجع اقتصاد البلاد، وسيطرت بريطانيا على النفط الإيراني، ما أدى إلى ظهور المعارضة بقوة، واتهام النظام بالبعد عن الدين، وبالتبعية للغرب، وحينها روج رجال الدين لإقامة نظام إسلامي، واستمر العمل ضد الشاه من قبل المعارضة بتياراتها المختلفة حتى أنهت الثورة الملكية البهلوية عام 1979. (ثابت، وآخرون، 2017)

وبعد الثورة، سيطر رجال الدين على حكم البلاد، نظام سياسي يختلف عن غيره من الأنظمة الغربية أو الشرقية، وهذا الاختلاف يظهر على مستوى المؤسسات والسياسات، مستندًا على خصوصية تتعلق بشكل النظام منذ الثورة الإيرانية في 1979، حيث تصنع السياسة الإيرانية من قبل المسؤول السياسي الأكبر، مع وجود مؤسسات تشاورية مثل مجلس الشورى الإسلامي والمجلس الأعلى للأمن القومي، ضمن عملية وخطوات معقدة في صناعة القرار، خاصة قرار السياسة الخارجية.

وعند دراسة أي نظام يجب النظر إلى عدة زوايا، إذ إن تعريفات صنع القرار كغيره من تعريفات العلوم الاجتماعية تختلف حسب زوايا القراءة للمفهوم، سواء المؤسسي أو صانع القرار، والعوامل المؤثرة في صناعة القرار، وعلاقة صناع القرار ببعضهم في عملية اختيار البدائل، وحدود كل مسؤول في العملية.

ومنذ عام 1979، مرت على إيران عدة حكومات بقيادة رئيس الوزراء والرئيس، ثم بقيادة الرئيس بعد التعديلات الدستورية عام 1989، فيما بقي المرشد الأعلى (القائد) على رأس السلطات، وفي إطار دراسة صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية، تركز هذه الورقة البحثية على السلطة التنفيذية وحدود تحركاتها في ملف السياسة الخارجية.

أولًا- المشكلة البحثية:

لا يمكن تجاهل صناعة القرار في إيران والقوى المؤثرة والفاعلة فيه عند الحديث بشأن علاقاتها مع المنطقة العربية، في ظل التأثير الإيراني على المستوى الإقليمي، ولذا تحاول هذه الورقة التعرف على محددات صنع القرار في الجمهورية الإسلامية، من خلال دراسة هيكلية النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإيرانية عام 1979، وتطور النظام السياسي مع وفاة روح الله الخميني، قائد الثورة الإيرانية، وتولي علي خامنئي، المرشد الأعلى، لأكثر من 3 عقود على رأس النظام السياسي، ومع تغير الحكومات بالانتخابات، وتبدل التيارات السياسية في الحكومة، وصولًا للرئيس الإصلاحي حسن روحاني، الذي استكمل دورته الثانية عام 2021.

وتحلل الدراسة أثر تغير قيادة السلطة التنفيذية على السياسة الخارجية الإيرانية، إذ يختلف أسلوب الرؤساء الإيرانيين في رؤية العلاقات مع الدول العربية والعالم، وإن بقيت استراتيجية إيران في السياسة الخارجية لا تختلف كثيرًا منذ سيطرة الثورة على الحكم.

ثانيًا- حدود الدراسة:

أ. الحد الموضوعي: تتناول الدراسة هيكلية النظام الإيراني، وعلاقة المرشد بالرئيس والسلطة التنفيذية، ومكانة السلطة التنفيذية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية.

ب. الحد المكاني: يشمل النطاق الجغرافي للدراسة إيران، مع الإشارة إلى تفاعلاتها في السياسة الخارجية مع الدول العربية بشكل خاص، ومع العالم بشكل عام.

ج. الحد الزماني: تتناول الدراسة تفاعلات النظام الإيراني في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، في الفترة من 1979 إلى عام 2021، أي منذ الثورة الإيرانية حتى نهاية فترة الرئيس حسن روحاني.

ثالثًا- منهج الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج الاستقرائي، أي الانتقال من دراسة الجُزئيات إلى العموميات، وهو عكس المنهج الاستنباطي الذي ينتقل من الكليات إلى الجزئيات، ومن خلال المنهج الاستقرائي تُجمع البيانات، وتحدد العلاقات المترابطة من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة، أي أن النتائج تعمم على الجزء، وبعد التأكد من صحتها تُعمم على الكل.

ولتحقيق التكامل المنهجي تستند الدراسة إلى النظريات والمقاربات السياسية المتعلقة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ومنها: نموذج سنايدر، والمدخل المؤسسي، والفاعل العقلاني، والمدخل الأيدلوجي، والمدخل الشخصي.

رابعًا– فرضية الدراسة:

يتمحور الافتراض الأساسي لدراسة "القائد والرئيس.. حدود السلطة التنفيذية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية" حول مكانة السلطة التنفيذية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية، ودور الأيدلوجيا في هيكلية النظام الإيراني، والمتغير والثابت في صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية منذ 1979 حتى عام 2021.

وتطرح الدراسة تساؤلًا رئيسًا مفاده: ما حدود تأثير السلطة التنفيذية على صناعة قرار السياسة الخارجية الإيرانية؟ وفي هذا السياق تتناول الدراسة المحاور الآتية:

المحور الأول: هيكلية صنع القرار في النظام السياسي الإيراني

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية

المحور الثالث: العلاقة بين القائد والسلطة التنفيذية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية

****

المحور الأول: هيكلية صنع القرار في النظام السياسي الإيراني

مع اختلاف عملية صنع القرار من نظام سياسي إلى أخر، يمكن تعريف صنع القرار بأنه عملية تفاعل جماعية بين المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية، سواءٌ كانوا أفرادًا أم مؤسسات، في تقرير السياسات العامة". (صالح، 2016) فيما يرى "ريتشارد سنايدر" أن عملية صنع القرار السياسي "ترتكز على معرفة العمليات والتفاعلات التي تتبع للوصول إلى القرار، واختيار بديل من البدائل يخضع لتوجيه فريق العمل الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه"، وفي إطار نموذج سنايدر هناك التحليل الساكن المرتكز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين وظروف هذا التغير، والتحليل الديناميكي الجامع بين طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر، بالإضافة إلى معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث، ودراسة عملية صنع القرار. (الموسوعة السياسية، 2022)

وحظي المدخل المؤسسي في دارسة صنع القرار في السياسة الخارجية باهتمام كبير بعد حرب فيتنام، وهي الفترة التي قيل إن السياسة فشلت بسبب الضرورات البيروقراطية، إذ يركز المدخل على المؤسسات، التي تقوم بأدوار في العملية السياسية، وطبيعة ممارستها للسلطة، ويعتمد هذا النهج على التفاعل بين صناع السياسات، بالتركيز في نهج سياسة المؤسسات البيروقراطية، والدستور والقانون التي تعتمد عليها هيكلية النظام السياسي.(Dorani, 2018)

وبالرغم من أن عملية صناعة القرار تحكمها محددات، تتداخل هذه المحددات مع أطر مؤسسية وأيدلوجية تؤثر في صناعة قرار السياسية الخارجية، ومنها شكل النظام السياسي وقواعد العمل بين المؤسسات، ودور قوى المجتمع المختلفة في التأثير على قرار السياسة الخارجية.

ومنذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، بقيادة "روح الله الخميني"، الذي بدأ في صياغة معالم الحكومة الإسلامية في أوائل السبعينات، خلال منفاه بالعراق، هدف الخميني إلى إتاحة ممارسة الحكم لرجال الدين المسلمين الشيعة، ففي كتابه "الحكومة الإسلامية"، الذي كُتب قبل عشر سنوات من الثورة، أطر لنظرية ولاية الفقيه، إلا أن الكتاب لم يتطرق بوضوح للمؤسسات والوظائف السياسية للحكومة الإسلامية، التي صاغها فيما بعد مجلس الخبراء، بعد صياغة الدستور، وترجم أفكار الخميني إلى هيكل ومؤسسات حكومية ورسمية تتولى إدارة الدولة. (إلياس، 2018)

1. نظرية ولاية الفقيه:

يقصد بنظرية ولاية الفقيه نقل كل السلطات السياسية والدينية إلى رجال الدين، وهو نظام الحكم السياسي في إيران منذ الثورة الإسلامية حتى الآن، وترجع النظرية إلى الإسلام الشيعي، لتبرير حكم رجال الدين، إذ تقدم النظرية تفسير للعقيدة الشيعية التي صاغها في أوائل السبعينيات رجل الدين الإيراني "روح الله الخميني"، وتطورت حتى عام 1979، وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية كُرس مفهوم ولاية الفقيه في الدستور الإيراني، وتولى الخميني دور المرشد الأعلى حتى وفاته في عام 1989، ثم أتى "علي خامنئي" ليكمل مسيرة الحكم اعتمادًا على ولاية الفقيه. Aarabi, (2019)

وتعتبر نظرية ولاية الفقيه نتاج تطور الفقه الشيعي منذ اختفاء الأئمة المعصومين، حيث عمل فقهاء الشيعة منذ غيبة المهدي المنتظر على التعمق في تحليل النص الشرعي، وتطوير البحوث الفقهية، مستهدفين توطيد أركان التشيع من خلال إطار معرفي للمذهب، وخلص تحليل الفقهاء إلى مجموعة مبادئ لم تتطرق إلى اهتمام الفقهاء الشيعة بالشؤون العامة وأمور السياسة.

ويرجع عدم الاهتمام بأمور السياسة، والتركيز على الأمور الاجتماعية والفقهية، في البداية، إلى اعتقاد الشيعة بالإمامة المنحصرة في شخص الإمام المعصوم، الذي يقود الحكم والمؤمنين بموجب عزوفهم عن بحث المسائل المتعلقة بالحكم والدولة، بسبب الحق الإلهي الممنوح له، ولحالة العداء بين الفقهاء وبين السلطات السياسية على مر تاريخ الإسلام، إذ أضفى الفقهاء طوال تلك الفترة الشرعية على السلطة السياسية، بشرط أن تكون السلطة شيعية، مع إعطاء الفقهاء حق الولاية في الأمور الحسبية. (اللباد، 2006، 72، 73)

ونظام ولاية الفقيه فكرة استحدثت في الفقه الشيعي بالقرن الرابع عشر، فلم يكن هناك إجماعًا عليها بين المفكرين الشيعة، بما فيها المذهب الرسمي لإيران الإثنى عشري (الإمامية)، فالفكر الشيعي كما يراه الإمام السادس "جعفر الصادق" يؤمن بفكرة الإمام المعصوم المعين بالنص والوصية من الله ورسوله وعلي بن أبي طالب، وهذا الإمام معصوم سلطته مطلقة وطاعته واجبة، وباختفاء الإمام الثاني عشر "محمد بن الحسن العسكري"، عام 837 م، بدأ عصر الغيبة، لأن الإمام الثاني عشر سيعود لكي يقيم العدل في الأرض.

ومع غيبته على الأمة أن تنتظر، بمعني عدم جواز أفراد الأمة العمل بالسياسة أو مقاومة الحكام، لأن ذلك سيؤخر من عودة الإمام، ولهذا انسحب الشيعة الإثنى عشرية من العمل السياسي في عصر غيبة الإمام، لكن مع طول فترة انتظار عودة الإمام الغائب، ظهر تيار يؤمن بتحول في الفكر الشيعي بنى رؤيته على أن عودة الإمام الغائب ستكون تتويجًا للأعمال الإيجابية التي يقوم بها المؤمنون لمقاومة الظلم، مما يستلزم دورًا إيجابيًا لإقامة أحكام الدين.

ويرى التيار الأصولي أن الفقيه يمكنه أن يحل محل الإمام في غيبته، وهذا الدور يقتصر على الأمور الدينية ورعاية أحوال الأتباع من خلال الفتوي والقضاء وإقامة الشعائر، ومباشرة الأوقاف، دون الدخول في السياسة، إلا في حدود التأكد من مطابقة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للشريعة الإسلامية، وتبلور هذا الفكر مع "محمد بن مكي العاملي الجزيني" (1333– 1384م)، الذي يرى أنه مع غيبة الإمام المعصوم، فإن الفقيه ينوب عنه نيابة عامة ومطلقة في كل الشؤون الدينية والاجتماعية، والقضاء وإقامة الحدود، وصلاة الجمعة.

ويقوم بهذا الدور الفقهاء نيابة عن الإمام، فهم من يحملون تبعات الإمامة، ويمهدون الطريق لظهوره من خلال إقامة العدل في الأرض، وبذلك بدأت مرحلة ثانية من تطور الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، امتدت من القرن الرابع عشر حتى أوائل القرن العشرين، في المقابل، يرى تيار أخر أن الفقه هو ما صدر عن الأئمة، ودور الفقهاء الحاليين الإخبار بما قاله الإمام فقط، ويظل الوضع الراهن قائمًا حتى عودة الإمام.

وبدأ الفكر الشيعي الحديث في القيام بدور سياسي مع تأسيس الدولة الصفوية عام 1500، حيث استعانت الدولة بالفقهاء من "جبل عامل" في لبنان لنشر المذهب الشيعي الإمامي، إذ يعد تأسيس الدولة الصفوية بمثابة الخطوة الأولى للخروج على النظرية التقليدية للإمامة، ونقل الشيعة من مرحلة الانتظار السلبي إلي مرحلة تأسيس الدولة، أما في عهد الدولة القاجارية التي حلت محل الدولة الصفوية، فمنح الشيخ "جعفر كاشف الغطاء" السلاطين القاجار إجازة للحكم باسمه باعتباره نائبًا عن الإمام، وجعل السلطة تتمحور حول إقامة الحدود وتلقي الُخمس. (سليم، 2009)

وخلال حكم أسرة بهلوي وحتى 1979، ظل للدين والفقه مكانته، ومع تولى الشاه "محمد رضا بهلوي" الحكم عام 1941، وبعد إجراءات اقتصادية وتحالفه مع الغرب، اتهمته المعارضة بالبعد عن الدين، وبالتبعية للغرب، وروج وقتها رجال الدين لإقامة نظام إسلامي، أي أن عامل الدين أحد العوامل الأساسية في قيام ونجاح الثورة الإيرانية، وهو ما استغله رجال الدين. (ثابت، وآخرون، 2017)

وتميزت أفكار "الخمينى" عن سابقيه في ولاية الفقيه، في إعطاء الفقه البعد السياسي والديني معًا، وضمن رؤيته في الدستور الجديد بعد نجاح الثورة عام 1979، ووضع قواعد الولاية للمرشد كأساس لبنية النظام السياسي الإيراني، الذي لا تعلوه أي سلطة، بل تتبعه كل السلطات، ويُختار من مجلس الخبراء المنتخب من الشعب الذي يمتلك حق عزله، ومنذ تدوينها دستوريًا باتت ولاية الفقيه جزء ومدخل لفهم طبيعة النظام الإيراني.

لكن بعض مفكري الشيعة يعتبرون أن ولاية الفقيه بدعة، تتعارض مع نصوص القرآن التي تشير إلى أن واجب الفقيه هو التبليغ والدعوة الدينية، فالعلاقة بين الشعب والحاكم ليست ولاية، ولكنها وكالة، وكذلك يراها مفكرون أخرون أنها "نظام ديكتاتوري مستبد". (سليم، 2009)

2. تركيبة النظام السياسي الإيراني:

تتنوع تعريفات النظام السياسي، إذ يرتبط التعريف بعلاقة المؤسسات التي تتفاعل في نشاطات محددة ترتبط بعمليات صنع القرار، ومن هذه التعريفات "النظام السياسي مجموعة من الأنماط المتداخلة متعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفه الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية". (درويش، 1968، 43)

ويختلف النموذج الإيراني عن غيره من النظم المتعارف عليها، خاصة مع ارتباط الجمهورية الإيرانية بالصبغة الإسلامية، ووجود سلطة تفوق السلطات الثلاث المتعارف عليها (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وهي سلطة المرشد، ويمكن استعراض هيكل مؤسسات صنع القرار في إيران، كما يأتي:

أ. المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه):

يترادف "الولي الفقيه" مع "المرشد الأعلى" في النظام الإيراني، ويرتبطان بنظرية ولاية الفقيه، إذ يعتبر دستور إيران 1979 المعدل في 1989، أن ولاية الفقيه العادل تتماشى مع ولاية الأمر والإمامة، ولتحقيق قيادة الفقيه الذي يعترف به الناس قائدًا لهم، يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية. (دستور إيران، 2022، 5)

وتشرح المادة (5) من الدستور أنه "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه، الذي يوصف بالعدل والتقوى والمعرفة بأمور العصر، والقادر على الإدارة والتدبير"، أما المادة (107)، فتنظم الإتيان بالقائد، حيث إنه بعد وفاة "روح الله الخميني"، تُوكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الشعب، ويتشاور الخبراء بشأن كل الفقهاء جامعي الشرائط المذكورين في المادتين (5) و(109)، حتى يختاروا قائدًا هو: "الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو يحظى بشعبية عامة"، ينتخبوه للقيادة، ويتمتع القائد بولاية الأمر، ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك. (دستور إيران، 8، 22)

ويحدد الدستور صفات القائد الأعلى وفق المادة (109)، بأن يكون ذو كفاءة علمية للإفتاء في الفقه، ولديه من العدالة والتقوى التي تلزم لقيادة الأمة الإسلامية، وذو رؤية سياسية وكفاءة اجتماعية وإدارية، أما مهامه، فأتت في المادة (110) لتحوي مهام الشخص الأول في النظام السياسي الإيراني، وهي:

- رسم السياسات العامة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والإشراف على تنفيذ السياسات العامة للنظام، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام إذا تطلب الأمر.
- تنصيب وعزل وقبول استقالة: فقهاء مجلس صيانة الدستور، المسؤول الأعلى في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة.
- القيادة العامة للقوات المسلحة، والحق في إعلان الحرب والسلام والنفير العام، وحل الاختلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث (الجيش– الحرس الثوري– قوى الأمن الداخلي [الشرطة])، وتنظيم العلاقات بينها.
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، وتوقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من الشعب، وموافقة القيادة على المرشحين لرئاسة الجمهورية قبل تصويت مجلس صيانة الدستور.
- عزل رئيس الجمهورية، بعد صدور حكم المحكمة العليا بمخالفته لوظائفه الدستورية، أو بعد تصويت مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية. (دستور إيران، 22: 24)

ولا يُعزل القائد من منصبه إلا في حالة عجزه عن أداء وظائفه الدستورية، أو فقدان أحد الشروط المؤهلة للمنصب، وفي حال عزله أو استقالته أو وفاته، يختار مجلس الخبراء قائدًا جديدًا، وحتى الاختيار يتولى مجلس شورى مكون من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد

فقهاء مجلس صيانة الدستور منتخب من مجمع تشخيص مصلحة النظام، جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا لم يتمكن أحد من هذه الشخصيات القيام بواجباته يعين مجمع تشخيص مصلحة النظام شخص أخر مكانه، بقرار يُتخذ بأكثرية الفقهاء، وفق المادة الدستورية (111). (دستور إيران، 24)

ب. السلطات الثلاث في النظام الإيراني:

إيران نظام حكم جمهوري إسلامي يقوم على "الإيمان بالله"، ويوضح الدستور مقصده من أسلوب الحكم في الإسلام بأنه "لا يقوم على المصالح الطبقية، أو هيمنة فرد أو مجموعة، بل "يحقق تطلعات الشعب السياسية المتحد في الدين والتفكير، والذي يستطيع من خلال عقائده أن يسلك الطريق نحو هدفه، وهو الحركة إلى الله". (الدستور، 4، 6، 7) ويحدد الدستور السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تمارس دورها بإشراف ولي الأمر المطلق، لكن هذه السلطات تعمل بشكل مستقل عن بعضها، ويمكن استعراض هيكلية وصلاحيات السلطات الثلاث، كما يلي:

- **السلطة التنفيذية:**

يعرف الدستور في المادة (6) النظام الإيراني بأنه نظام جمهوري، يعتمد على رأي الأمة (الانتخاب)، وهذا يعني أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية كما في الجمهوريات الرئاسية، إلا أن المادة (60) تعطي رئيس الجمهورية والوزراء السلطات التنفيذية مستثنى منها سلطات وصلاحيات القائد. (دستور إيران، 8، 16)

- **رئيس الجمهورية الإسلامية:**

هو رئيس السطلة التنفيذية، والمسؤول عن تنفيذ الدستور، إذ يُنتخب لمدة أربع سنوات، وقد يجدد له المدة لمرة واحدة تالية، وحتى يكون الرئيس ذو أهلية للمنصب، لا بد من توفر عدة شروط: إيراني الأصل، وقدرات إدارية، وتاريخ جيد، ومؤمن بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي (الشيعي الإثنى عشري).

ويُختار رئيس الجمهورية بأكثرية أصوات الناخبين، وفي حال لم يحصل عليها في الدورة الأولى، تجرى الدورة الثانية بين اللذين حازا الأصوات الأعلى، ومن سلطات رئيس الجمهورية: الموافقة على التشريعات التي يقرها مجلس الشورى، ونتائج الاستفتاء، وإحالتها إلى الجهات المسؤولة لتنفيذها، والتوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق الدولية بعد موافقة مجلس الشورى، ويحق للرئيس تعيين نواب له وسفراء، واعتماد سفراء الدول الأخرى.

ويحدد الدستور مسؤولية رئيس الجمهورية أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى، حيث يتولى: التخطيط والموازنة والتوظيف، وفي حال تقديم الاستقالة توجه إلى القائد، مع الاستمرار في المنصب حتى قبول الاستقالة.

وفي حال الوفاة أو العزل أو الاستقالة أو الغياب أو المرض لأكثر من شهرين أو انتهاء الفترة الرئاسية وعدم انتخاب رئيس جديد:

- يتولى النائب الأول مهام رئيس الجمهورية بصلاحياته بعد موافقة القائد، على أن يتم التحضير لانتخابات جديدة من هيئة مكونة من رؤساء السلطات الثلاث (رئيس مجلس الشورى، رئيس السلطة القضائية، نائب الرئيس) خلال 50 يومًا.
- إذا توفى نائب الرئيس أو لم يستطع القيام بمهامه أو إذا كان الرئيس ليس له نائب يعين القائد شخصًا أخر مكانه، وفي هذه الفترة لا يجوز استجواب الوزراء أو حجب الثقة عنهم أو إجراء أي خطوة نحو إعادة النظر في الدستور أو عمل استفتاء عام.

- **الوزراء:**

يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويمنحوا الثقة من مجلس الشورى، ويتولى الرئيس رئاسة مجلس الوزراء، وهو المسؤول عن الوزراء أمام مجلس الشورى، وتقدم استقالات الوزراء إلى الرئيس، كما يحق للرئيس عزل الوزراء، لكن في حالة تعيين جديد لا بد أن يحوز على ثقة المجلس التشريعي، ولرئيس الجمهورية أن يعين مشرفين على الوزارات الخالية من وزراء بمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

ويُفوض مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين، والإجراءات الإدارية اللازمة لتأدية وظائفه، إذ يحق لمجلس الوزراء تفويض أي جزء من واجباته إلى لجان من الوزراء، وبعد موافقة رئيس الجمهورية تكون قرارات اللجنة ملزمة، وترفع القرارات لمجلس الشورى للعلم، والمراجعة القانونية.

ولا يحق لرئيس الجمهورية ونوابه والوزراء والموظفين الحكوميين شغل أكثر من منصب حكومي، أو أي نوع من الوظائف الإضافية في المؤسسات التي تملكها الحكومة أو جهات عامة جزء منها أو كلها، وكذلك عضوية مجلس الشورى، أو المحاماة، أو الاستشارات القانونية، أو مناصب رئيس أو مدير تنفيذي أو عضو مجلس إدارة شركة خاصة، باستثناء الشركات التعاونية التي تتبع مؤسسات حكومية، ويستثنى العمل الأكاديمي في الجامعات ومراكز الأبحاث.

- **علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية:**

تحدد المواد (139، 140، 142) من الدستور الإيراني المعدل في 1989، التعامل القضائي مع السلطة التنفيذية، في نطاق الآتي:

- **التحقيق في التهم ضد رئيس الجمهورية ونوابه ووزرائه في الجرائم العادية أما المحاكم العامة لوزارة العدل، مع إعلام مجلس الشورى.**
- **الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، إذ تجري تسويتها أو إحالتها للتحكيم بعد موافقة مجلس الوزراء، وعلم مجلس الشورى، وإذا كان أحد أطراف النزاع أجنبيًا أو حالة مهمة لا بد من موافقة مجلس الشورى.**
- **يسند الدستور لرئيس السلطة القضائية التحقيق في أملاك كلًا من: القائد، رئيس الجمهورية ونوابه ووزرائه، وأسرهم، سواء قبل توليهم المناصب أو بعدها. (دستور إيران، 24: 28)**

- **السلطة التشريعية:**

يمثل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) السلطة التشريعية في إيران، وهو البديل لمجلس الشورى الوطني، قبل الثورة الإسلامية، وهو أشبه بالنماذج البرلمانية الغربية، إذ يسن ويشرح ويفسر القوانين، ويراقب عمل الحكومة، أما مجلس صيانة الدستور، فهو المجلس المسؤول عن مراجعة تشريعات وقرارات مجلس الشورى. (ايزيدي، والصباغ، 2000، 183)

ويتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب منتخبين بطريقة الاقتراع السري لمدة 4 سنوات، ويحدد الدستور عدد النواب بـ 270 نائبًا على أن يزيدوا 20 عضوًا كل 10 سنوات، أما الأقليات، فحدد الدستور لكل من اليهود والزرادشت نائب، والمسيحيون والآشوريون والكلدانيون يشتركوا في نائب، ولكل من المسيحين الأرمن في الشمال نائب والأرمن في الجنوب نائب.

وحدد الدستور سلطات المجلس من المادة (71) حتى (90)، وأبرزها:

- **سن القوانين في القضايا المختلفة، بشرط ألا تكون مغايرة لأحكام المذهب الرسمي (الشيعي) أو الدستور، ويتولى مجلس صيانة الدستور الرقابة على تلك المخالفات.**
- **شرح وتفسير القوانين، ولا يمنع هذه الصلاحية من تفسير القضاة القوانين في نطاق تشخيص الحق.**
- **اقتراح مشروعات القوانين بموافقة 15 عضوًا عليها على الأقل، أو تقدم الحكومة مشروعات قوانين بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها.**
- **يحق للمجلس أن يدقق ويحقق في كل شؤون البلاد، والتصديق على المواثيق والمعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية.**

- يحظر على المجلس أي تغيير في حدود البلاد، باستثناء التغيرات الطفيفة، مع مراعاة مصلحة الدولة، بشرط أن يصادق عليها أربعة أخماس نواب المجلس.
- يُحظر فرض الأحكام العرفية، إلا في حالات الحرب أو الظروف الطارئة المشابهة للحرب، وفي هذه الحالات يحق للحكومة بعد مصادقة المجلس أن تفرض الأحكام العرفية، على ألا تستمر أكثر من 30 يومًا، وفي حال الحاجة إلى استمرارها، على الحكومة استئذان المجلس من جديد.
- يحصل رئيس الجمهورية على ثقة مجلس الشورى، بعد تشكيل مجلس الوزراء، ويستطيع الرئيس أثناء فترة رئاسته أن يطلب ثقة المجلس في القضايا الخلافية.
- يجوز لأعضاء المجلس استجواب مجلس الوزراء أو أحد الوزراء بطلب موقع من 10 نواب، وعلى مجلس الوزراء أو الوزير المستوجب أن يحضر خلال 10 أيام من تاريخ قبول الاستجواب، للإجابة عن الاستجواب وطلب الثقة من المجلس، وفي حال عدم حضور مجلس الوزراء أو الوزير الاستجواب، يعرض النواب أسباب طلبهم، وللمجلس الحق في التصويت على سحب الثقة إذا رأى ذلك ضرورة.
- في حال تقديم ثلث النواب استجواب لرئيس الجمهورية بخصوص مسؤولياته التنفيذية، على رئيس الجمهورية الحضور خلال شهر، وتوضيح الأمور، وإذا صوتت أكثرية ثلثي النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، يرفع إلى القيادة الأمر لاطلاعها. (دستور إيران، 16: 20)

- **السلطة القضائية:**

يُحدد الدستور الإيراني دور القضاء في حماية حقوق الناس تجاه مسيرة الحركة الإسلامية، وتلافي الانحرافات، اعتمادًا على مبادئ "العدالة الإسلامية"، ويشترط في القضاة المعرفة الواسعة بالأحكام الدينية الدقيقة، ووفق المادة (61)، يمارس القضاء دوره عبر محاكم العدل، بناء على المعايير الإسلامية والحدود الإلهية. (دستور إيران، 5)

وفي المادة (156)، أشار الدستور إلى استقلال القضاء، في سياق المهام الآتية:

- التحقيق وإصدار الأحكام في الدعاوى القضائية، وتسوية النزاعات، واتخاذ القرارات في أمور الإرث.
- صيانة الحقوق العامة والحريات، ومراقبة حسن تنفيذ القوانين، وكشف الجريمة، وملاحقة مرتكبيها.
- إقرار العقوبات وأحكام القانون الجزائي الإسلامي، واتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوع جريمة.

ويشترط فيما يعين رئيس السلطة القضائية، لمدة 5 سنوات، أن يتميز بالعدل، والضلوع بالأمور القضائية، ويمتلك القدرات الإدارية اللازمة، إذ يتولى رئيس السلطة القضائية المسؤوليات: إعداد مشروعات القوانين القضائية المناسبة للجمهورية الإسلامية، وإنشاء البنية التنظيمية اللازمة لإدارة شؤون القضاء، وتوظيف القضاة وعزلهم وتفويضهم بواجبات محددة. (دستور إيران، 30، 31)

ج. المجالس المتخصصة (الاستشارية):

تشمل هيكلية النظام الإيراني مؤسسات تتداخل فيها السلطات الثلاث، يمكن اعتبارها هيئات استشارية للمرشد الأعلى، وتعمل في سياق الفصل بين اختصاصات السلطة الواحدة أو السلطات المختلفة، والرقابة على السلطات الأساسية الثلاث، وصيانة الثورة، وحماية الأمن القومي، ومن هذه المجالس:

- **مجمع تشخيص مصلحة النظام:**

نشأت المؤسسة بقرار من "روح الله الخميني" عام 1988، بهدف الفصل بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور في مشروعية التشريعات. (مسعد، 2001، 127) ووفق المادة (112) من الدستور يجتمع مجمع تشخيص مصلحة النظام بأمر من القائد في أي وقت يرى مجلس صيانة الدستور أن مشروع قرار مقترح من مجلس الشورى الإسلامي يخالف مبادئ الشريعة أو الدستور، وينعقد المجلس أيضًا لدراسة أي قضية تحال إليه من القائد، فيما يعين القائد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لهذا المجمع. (دستور إيران، 24)

وفي حال تعديل دستور البلاد، يتشاور القائد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، قبل أن يصدر إلى رئيس الجمهورية أمرًا بتعديل المواد المراد تعديلها من قبل مجلس مراجعة الدستور، الذي يتألف، وفق المادة (177)، من الأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام. (دستور إيران، 33)

ويعين القائد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، والأعضاء المقسمون إلى: رؤساء القوى الثلاث، التنفيذية والقضائية والتشريعية، وفقهاء من مجلس صيانة الدستور، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي، والوزير أو رئيس المؤسَّسة التي يدور موضوع الجلسة بشأنها، ورئيس اللجنة التي تتناسب مع الموضوع محل البحث من مجلس الشورى. (رصانة، 2017)

- **مجلس صيانة الدستور:**

أُسس المجلس منذ نجاح الثورة الإيرانية 1979، لوضع آلية لتعديل الدستور إذا تطلب الأمر. (مسعد، 130، 131) ويعد مجلس صيانة الدستور أحد أهم المؤسسات الرقابية في النظام،

وحسب المواد (72) و(96) من الدستور، المجلس مسؤول عن تفسير الدستور، والتدقيق في القوانين الصادرة من مجلس الشورى ومدى ملائمة ما يصدر عن المجلس التشريعي مع الأحكام الإسلامية، ويتكون المجلس من 12 عضو نصفهم يختارهم القائد من "العارفين بقضايا العصر"، والنصف الآخر يرشحهم رئيس السلطة القضائية، وينتخبهم مجلس الشورى بحيث يكونوا من الفقهاء المسلمين، ومدة ولاية المجلس 6 سنوات، على أن يتغير 3 أعضاء بعد 3 سنوات عن طريق القرعة، وانتخاب أعضاء جدد.

وينفي الدستور مشروعية مجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، إلا في حالات انتخاب الفقهاء الستة، أو إصدار قرار وثائق عضوية النواب، إذ يحيل مجلس الشورى إلى مجلس الصيانة قرارته على أن تُراجع خلال 10 أيام، أو يطلب زيادة المدة، لتقرر مدى مطابقتها مع الإسلام والدستور، وإن وجد أعضاء مجلس الصيانة مخالفة بأكثرية أعضائه تعاد لمجلس الشورى لإعادة النظر.

ويختص مجلس صيانة الدستور بتفسير الدستور على أن تكون نسبة الموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء، والإشراف على الانتخابات بأنواعها: رئيس الجمهورية ومجلس الشورى والاستفتاءات العامة. (دستور إيران، 20، 21)

- **مجلس الأمن القومي:**

يعتبر مجلس الأمن القومي هو التطور لمجلس الدفاع الأعلى الوطني في دستور 1979، ويختص وفق المادة (176) من الدستور المعدل 1989، بحماية المصالح القومية وصيانة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، إذ يشكل مجلس الأمن القومي الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رؤساء السلطات القضائية والتشريعية، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول شؤون التخطيط والموازنة، ومندوبان يعينان من القائد، ووزراء الخارجية والداخلية والإعلام، والوزير المختص في القضية المعنية، وكبار الضباط في الجيش وحرس الثورة.

ويتولى مجلس الأمن القيام بإقرار السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد، وتنسيق النشاطات السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالسياسات الدفاعية والأمنية العامة، ولا تكون قرارات مجلس الأمن القومي الأعلى نافذة إلا بعد مصادقة القائد عليها. (دستور إيران، 33)

بناء على ما سبق، المرشد هو رأس السلطة في إيران، بناء على أيدلوجية ولاية الفقيه، وبالرغم من أهمية السلطات الثلاث في الدولة، تعمل كلها في إطار يحدده المرشد للدولة، في ظل

عملية رقابية معقدة بين السلطات وبعضها، ومن وجهة نظر مؤسسية، إيران لديها صانع قرار أساسي، يعاونه الرئيس وهيئات ومؤسسات مختلفة.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية

تقوم عملية صنع قرار السياسة الخارجية على التكيف مع المتغيرات المختلفة، ومحاولة التأثير فيها، بشكل يتوافق مع رؤية صانع القرار، وتعرف عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بأنها "عملية سياسية تقوم على تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الحالية والمحتملة، وصياغة برنامج للعمل في المجال الخارجي". (سليم، 2013، 401)

وغالبًا ما ترتبط صناعة القرار بمعايير معينة يُستند إليها في عملية التقييم والمفاضلة والموازنة بين مختلف البدائل المطروحة، فالاستقرار على قرار يأتي في إطار تصور عام لما يمكن أن يترتب عليه من مخاطر ونتائج، وأبرز هذه المعايير: الشخصية القومية للدولة، والاحتياجات القومية، والرأي العام، وعامل القوة في تحقيق الأهداف، وجماعات المصالح التي تؤثر في السياسة الخارجية، ونمط الزعامة السياسية، ودور الأيدلوجيا في تقرير الأهداف القومية، وطبيعة الظروف الدولية السائدة. (مقلد، 1991، 142: 154)

وتشمل عملية صناعة القرار التنازع على الصلاحيات في الدور الذي يقوم به كل مكون في صناعة القرار من مؤسسات وأفراد، كما تتحكم الاتصالات والمعلومات في قدرة صانع القرار على التعاطي مع القرارات، وتأتي الحوافز الشخصية كأحدي العوامل المؤثرة في صناعة القرار، وفي سياق التفاعل بين هذه العناصر هناك تأثير متبادل بين العوامل الداخلية والخارجية وصناعة القرار، وبالتالي يكون قرار السياسة الخارجية نتاج هذا كله. (حتي، 1985، 179)

وفيما يأتي عوامل التأثير في قرار السياسية الخارجية الإيرانية:

1. العوامل الداخلية: تضم متغيرات بيئة الدولة الداخلية المؤثرة في صناعة القرار، منها المقدرات الشاملة للدولة، العسكرية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، وقوى المجتمع من أحزاب سياسية وجماعات ضغط ومعارضة وقوى دينية، ويمكن استعراضها كالتالي:

أ. المقدرات القومية:

يعتبر الموقع الجغرافي لإيران موقعًا ذو أهمية جيو سياسية كبيرة، إذ إنها إحدى دول الشرق الأوسط، التي تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويتجاور معها في الشمال دول الاتحاد السوفيتي السابق (تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا)، وبحر قزوين، ومن الغرب العراق وتركيا، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان من الجنوب. (عتريس، 2001،

167) وتبلغ مساحة إيران نحو 1648000 كم2، تشكل 1.279% من مساحة العالم، حيث إنها الدولة السابعة عشرة في العالم من حيث المساحة، وأراضيها أكبر من الأراضي المشتركة لفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال. (العتوم، 2011)

ويعتز صانع القرار الإيراني بالموروث الثقافي والتاريخي من القومية الفارسية كمرتكز مهم لصانع القرار، بغرض كسب تأييد الشعب الإيراني، فالجانب الاجتماعي الذي يتجلى في صور مختلفة يلعب دوره في السياسة الخارجية الإيرانية، ويعتبر قدم المجتمع الإيراني أحد أهم الأسس الاجتماعية الذي ينعكس مباشرة على الهوية الوطنية الإيرانية، فالجمهورية الإيرانية تغلب القومية الفارسية على مرتكزات سياستها، وتضع البعد القومي بعيدًا عن كل ما من شأنه التأثير على القومية. (النعيمي، 2018) وفي ظل الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران، والموروث الثقافي والتاريخي، تسعى الجمهورية الإيرانية إلى اتساع نفوذها، إذ تعتبر قومتيها مثل هويتها الإسلامية.

- الاقتصاد الإيراني:

تمثل العوامل الاقتصادية دورًا رئيسًا في صناعة قرار السياسة الخارجية لأي بلد، إذا إن تنفيذ السياسات الخارجية يتطلب قدرات اقتصادية، والدول التي تملك الموارد الاقتصادية تستطيع القيام بالدور على النحو المطلوب، وفي إيران بعد 1979، ومع تحول الدولة إلى جمهورية إسلامية، هيمن القطاع العام على الاقتصاد، في ظل عزلة على الصعيد الدولي، ومع الحرب الإيرانية العراقية، واجهت إيران معدلات سلبية للنمو الاقتصادي الحقيقي من تراجع في إنتاج النفط وإيراداته وارتفاع مستويات التضخم. (Ilias, 2010, 1- 2)

وفُرضت العقوبات على إيران لتغيير سياساتها فيما يتعلق ببرنامجها النووي ودعم المنظمات الإرهابية، وتحقيقًا لتلك الغاية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات للحد من تطوير قطاع النفط الإيراني وتقييد الموارد المالية لإيران بطريقة تحفز على تغيير السياسة في إيران، كما فرضت الولايات المتحدة ضغوطًا دبلوماسية على الدول والشركات الأجنبية للحد من الأعمال التجارية مع إيران، وفرضت بعض دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى عقوبات على إيران تماشيًا مع تحركات الأمم المتحدة في إطار العقوبات الدولية.

وتعد إيران من الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة، كالنفط والغاز، كما أن القطاع الهيدروكربوني، وقطاعا الزراعة والخدمات لهم دور بارز في الاقتصاد الذي يتسم بحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية، وتحل إيران في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة من حيث احتياطيات النفط

الخام، ومازال النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة يعتمدان إلى حد كبير على العائدات النفطية. (البنك الدولي، 2020)

وبالرغم من الموارد الكبيرة، يعاني الاقتصاد الإيراني على مدار سنوات عديدة، ارتفعت حدتها مع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي 2015، عام 2018، وإعادة فرض العقوبات، خاصة أن طهران مدرجة لسنوات طويلة على قوائم العقوبات، ومع محاولاتها للتأقلم مع الوضع، تزداد الأعباء الاقتصادية بشكل مضطرد.

- **المؤسسة العسكرية:**

يركز الدستور في ديباجته على بناء الجيش العقائدي للبلاد وتجهيزها على الإيمان والعقيدة، ولا يلتزم جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة بمسؤولية الحماية وحرس الحدود فقط، بل يتحمل "أعباء الرسالة الإلهية، كالجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم، إذ يستند الدستور على الآية القرآنية "وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ". (60) سورة الأنفال. (دستور إيران، 5)

ويحدد الدستور في قسمه الثالث مهام الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية، في المواد (142) وحتى (151)، وهي كالآتي:

- مهمة الجيش الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وعن نظام الجمهورية الإسلامية، حيث يلتزم الجيش بالعقيدة الإسلامية والشعب، وأفراد الجيش يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية.
- يُمنع أي أجنبي الانتساب إلى الجيش، وقوى الأمن الداخلي، ولا يُسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية.
- في زمن السلم، الحكومة تستفيد من الجيش وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية، وعدم الضرر بالاستعداد العسكري، وحظر استخدام التجهيزات والوسائل العسكرية للانتفاع الشخصي أو الاستفادة من أفراد الجيش لخدمات شخصية.
- "قوات حرس الثورة" ثابتة تؤدي دورها في حماية الثورة ومكاسبها، ويحدد القانون القوات ونطاق مسؤوليتها بالمقارنة مع وظائف القوات المسلحة الأخرى، بالتعاون والتنسيق فيما بينهم.
- امتلاك السلاح وفق الآية (60) من سورة الأنفال، والحكومة تتحمل إعداد البرامج والإمكانيات اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وفق الموازين الإسلامية، حتى يكون للجميع

القدرة على الدفاع المسلح عن إيران، والنظام الجمهوري الإسلامي، لكن حيازة الأسلحة لا بد أن تكون تحت إذن السلطات. (دستور إيران، 28، 29)

وبينما تتطور البرامج العسكرية الإيرانية سواء التقليدية أو الصاروخية أو في مجال الطائرات دون طيار والقطع البحرية، وحتى البرنامج النووي، وإن تحدثت سلطات إيران عن سلميته، تأتي القوات المسلحة بالكامل تحت قيادة القائد، فمن حقه تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من رئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للجيش.

ب. قوى المجتمع الإيراني:

المجتمع الإيراني متعدد القوى، حيث تعبر الأحزاب السياسية عن تيارات تأتي في سياقات النظام السياسي، والمعارضة الممنوعة في الداخل والناشطة في الخارج، بالإضافة إلى دور المؤسسة الدينية القوي، والصحافة ومراكز البحث، وتأثير الرأي العام على صناعة القرار، وفيما يلي أبرز القوى:

- **التيارات والأحزاب السياسية:**

نجحت المؤسسة الدينية قبل الثورة الإيرانية في تعبئة الجماهير التي تمثلت في الطبقات الفقيرة والريفية، وأدى أفراد الطبقة الوسطى دورًا مهمًا في دعم المؤسسة الدينية أثناء الثورة الإسلامية عام 1979، من خلال تعبئة أفرادها وتنظيمهم في حركات سياسية وتنظيمات اجتماعية لعملية الصراع ضد نظام الشاه.

ويمكن تحديد تيارين رئيسين قبل الثورة، الأول التنظيمات الأصولية، المتمثل في رجال الدين الصغار والمدرسين والوعّاظ، وتميزت هذه التنظيمات بصغر حجمها ومعاداتها لكل ما هو غربي، أما الاتجاه الثاني، فتمثل في التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي تكونت بشكل أساسي من المثقفين والطلاب وحصلت على دعم البازار (رجال السوق)، ولا تختلف مطالبهم عن توجهات اليسار العلماني مثل الفدائيين ومنظمة بايكار، في المطالبة بالتأميم، وإقامة مجالس العمال وتنظيم جيش الشعب، لكنها جاءت بلغة إسلامية وتحت حجج دينية وأخلاقية، ومثل هذا الاتجاه: حركة مجاهدي خلق، وحركة المناضلين المسلمين، والحركة الثورية للشعب المسلم، وحركة المجالس الإسلامية. (علاي، 2017)

وبعد نجاح الثورة، أُسس الحزب الجمهوري الإسلامي، في 11 فبراير 1979، بقيادة عدد من رجال الدين الذين أسهموا في الثورة، منهم "علي خامنئي"، و"علي أكبر هاشمي رفسنجاني"، وأُختير "محمد حسين بهشتي" كأول أمين عام للحزب، وضمن الحزب في نظامه الأساسي 44 مادة أكدت البعد العقائدي الإسلامي، وتألفت القاعدة الاجتماعية للحزب من قوى سياسية اجتماعية متعددة

منها رجال الدين الثوريون، إلى جانب مجموعات عديدة غاب عنها الانسجام الفكري، لكنها هدفت لحفظ الثورة والوفاء لفكر "الخميني"، واستطاع الحزب من خلال نفوذه في لجان الثورة أن يحوز أغلبية المقاعد في انتخابات مجلس خبراء الدستور ومجلس الشورى. (الصمادي، 2012)

وخلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1981، بدأ الخلاف بشأن سيطرة الدولة على الاقتصاد، وشرعية أو عدم شرعية تأميم الصناعات، والإصلاح الزراعي وقانون العمل، وصلاحيات الولي الفقيه، وأخذ الخلاف حيزًا من حالة الانقسام بين الأحزاب السياسية التي قسمت على تيارات إسلامية وقومية، ومن ثم تشكلت التيارات الجديدة اليسار واليمين، ومنذ عام 1983، ظهرت هذه التصنيفات، خاصة في مجلس الشورى. (علاي، 2017)

وتنقسم الأحزاب السياسية في إيران إلى تيارات، الإصلاحي المنحاز إلى الديمقراطية، والمحافظ الذي ينحاز إلى الجانب الإسلامي، وتيار الوسط الذي يحاول التوفيق بين الدين والديمقراطية، ويمكن حصر المنافسة بين التيارين المحافظ والإصلاحي على إدارة البلاد، وبالرغم من الاختلاف بين التيارين بشأن مستقبل إيران، يتفقان على الأسس التي قامت عليها الثورة في 1979.

- **التيار المحافظ (الأصولي):**

يلتزم التيار المحافظ بنظرية ولاية الفقيه على إطلاقها، ويطالب بتدخل أكبر لرجال الدين في السياسة، ويقاوم أي تيارات إصلاحية، وهو التيار المقرب من المرشد الأعلى، ويضم التيار أحزاب منها: الجمهورية الإسلامي، حزب المؤتلفة الإسلامي، ويسيطر هذا التيار داخل أجهزة الدولة، حيث يتواجدون في المخابرات، والجيش والشرطة، والأجهزة الرقابية، ومجلس صيانة الدستور، ويدعم الحرس الثوري هذا التيار بقوة.

ويُعتبر هذا التيار اليميني امتدادًا لحركة جمعية علماء الدين المجاهدين، التي تأسست في السنوات الأخيرة من الحكم الملكي، حيث أنشأ أبرز قادة هذا التيار بعد انتصار الثورة الإيرانية حزب الجمهورية الإسلامية، وحزب مؤتلفة الإسلامي، إلى جانب مجتمع مدرسي الحوزة العلمية في مدينة قم، وجمعية مؤثري الثورة، إذ يضم التيار أكثر من 35 حزبًا وجمعية وتكتل. (الحلبي، 2020)

- **التيار الإصلاحي:**

ينادي هذا التيار بدور أقل لرجال الدين في النظام السياسي، وتحديد صلاحيات الولي الفقيه واختياره بانتخابات شعبية، رغم الالتزام بولاية الفقيه، ولا يؤمن بعض منظّري التيار الإصلاحي بولاية الفقيه، وهو امتداد لتيار اليسار في ثمانينيات القرن الماضي إبان الثورة الإسلامية، ويضم

هذا التيار جمعية رجال الدين المناضلين، التي انتمى إليها الرئيس السابق "محمد خاتمي"، والرئيس السابق لمجلس الشورى "مهدي كروبي"، ووزير الداخلية السابق "علي أكبر محتشمي".

ويضم التيار الإصلاحي منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وأبرز قادتها أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام "محسن رضائي"، بالإضافة إلى أكثر من 20 حزب وجمعية سياسية، وشهد هذا التيار تحولًا في الأفكار، بعد أن كان ينادي بتدخل الدولة في الاقتصاد والوقوف بجانب العمال، أصبح اليوم يدافع عن الاقتصاد الحر. (نعمة، 2011)

ويعد "هاشمي رفسنجاني" رفيق "الخميني"، أهم ممثل للتيار الإصلاحي، إذ وصل للرئاسة خلال فترتين رئاسيتين 1989 وحتي1997، واستطاع خلال فترة حكمه أن يوسع من انفتاح إيران إقليميًا، وإقامة علاقات مع دول الجوار، ويمثل هذا التيار حزب "كوادر البناء" الذي أسسه مقربون من رفسنجاني عام 1994. (جمعة، 2014)

- **التيار المعتدل:**

ترى مدرسة التيار المعتدل إمكانية الجمع بين الديمقراطية وولاية الفقيه، ويضم هذا التيار حزب الاعتدال والتنمية، المؤسس عام 1999، وأبرز قيادات الحزب الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، كما يدعم الحزب "هاشمي رفسنجاني"، ويحوي التيار أيضًا جبهة التدبير والتنمية التي يترأسها العسكري "محمد باقر زاده". (رصانة، 2016)

بشكل عام، يدور الصراع في مجمله في إيران بين المحافظين والإصلاحيين مع تواجد لتيار الوسط على استحياء، لكن تنطلق الفكرة المركزية لكل التيارات من العقيدة الإسلامية والمذهب الشيعي، أما الاختلاف فعلى الأولويات والأساليب والحلول، ويحاول التيار المحافظ الإبقاء على السلطة تحت سيطرته، باستخدام المؤسسات القوية التي يسيطر عليها كالجيش، والحرس الثوري، والأجهزة الأمنية، ومجلس صيانة الدستور، والقضاء، والمؤسسات الثورية، في تكريس سلطاته وسطوته، ورفع شعار معاداة الإسلام والثورة في وجه العملية الإصلاحية، واعتماد التيار الإصلاحي في المقابل على امتلاكه القوة الناعمة، مثل: الرأي العام، الصحافة، النقابات والاتحادات، ورفع لواء الشرعية الدستورية، وإرادة الشعب في الضغط على التيار المحافظ لتحقيق وعوده الإصلاحية.

- **المعارضة:**

لا تواجد مشروع للمعارضة في إيران، فهي محظورة من ممارسة أنشطتها وإعلان أفكارها مثل الأحزاب الماركسية والليبرالية والملكية، وفي الانتخابات التي تجرى لا بد لمن يشارك أن يعمل ضمن الحدود الصارمة للجمهورية، لأن مجلس الدستور قد يستبعد من يراه غير ملتزم بالنظام

الإسلامي الإيراني، كما استبعد في الانتخابات البرلمانية 2016، ما يقرب من نصف المرشحين. (بي بي سي، 2020) ومن أهم الحركات المعارضة للنظام الحاكم في إيران:

- منظمة مجاهدي خلق: تأسست عام 1965 على أيدي مثقفي إيران من الأكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه، وبعد سقوط نظام الشاه ونجاح الثورة، ظهرت خلافات بينها وبين نظام الحكم الإيراني الجديد، ووصلت بعد عامين ونصف العام من الثورة إلى التقاتل بين الجانبين في صراع لا يزال مستمر حتى الآن، وتعد منظمة مجاهدي خلق الأنشط في المعارضة الإيرانية.
- المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية: يطلق المعارضون عليه "برلمان المنفى"، وهو ائتلاف يضم منظمة مجاهدي خلق، بالإضافة إلى 5 منظمات وأحزاب وشخصيات سياسية وثقافية واجتماعية، و"جيش التحرير الوطني الإيراني"، الذراع المسلح لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، ويرأس المجلس "مسعود رجوي"، وفي 1993، انتخب المجلس الوطني للمقاومة بالإجماع زوجته "مريم رجوي"، وكانت المنظمة والمجلس على قوائم الإرهاب في أوروبا، لكن الاتحاد الأوروبي رفعهما من القوائم عام 2008.
- حزب الأمة الإيراني: حزب سياسي ينشد الديمقراطية العلمانية، وفصل الدين عن الدولة، وهو حزب تأسس على يد "داريوش فروهر" عام 1951، واستمر زعيمًا له حتى مقتله الغامض في 1998، والحزب محظور رسميًا في إيران.
- حزب توده: حزب شيوعي تأسس عام 1920، بقيادة "حيدر عمو أوغلي"، ويعتبر الحزب غير قانوني منذ 1933، ومن مبادئه تعزيز حرية الإرادة السياسية، وخروجها عن السيطرة الأجنبية، وقيام نظام يحترم التعددية وإرادة الشعب، ويعمل على تأمين التعليم والصحة للجميع مجانًا. (جمال الدين، 2018)

ونظرًا لعدم سماح النظام الإيراني لوجود معارضة تهدد بقائه، أو تعمل على إسقاطه، تمارس المعارضة أنشطتها من الخارج، وحتى أتباعها في الداخل لا يعلنوا انتمائهم لهذه الأحزاب والجماعات المعارضة، إذ لا تقتصر المعارضة على الهيئات والأحزاب في المنفى، فهناك شخصيات تعارض بعض السياسات، فضلًا عن المعارضة ذات التوجهات القومية، لكنها غير منظمة سياسيًا.

- **القوى الدينية:**

المؤسسة الدينية أو "الحوزة" هي المرجعية عند الشيعة، إذ يقدم جمهور الشيعة طواعية الزكاة والخمس للفقهاء باعتبارهم وكلاء الإمام في غيبته، وقبل الثورة الإسلامية، كان لرجال الحوزة دورًا مهمًا، حيث تحالف الفقهاء وبالتحديد "آية الله الكاشاني" أحد زعماء الحوزة، مع رئيس الوزراء "محمد مصدق"، لدوره في تأميم صناعة النفط في إيران عام 1951، ثم انقلب عليه بعدها.

ومع ظهور "الخميني" في الستينيات، ومواجهته للشاه "محمد رضا بهلوي" من داخل حوزة قم، بتحريض الجماهير على نظامه، سجنه الشاه ثم أفرج عنه ونفاه إلى تركيا عام 1964، وفي عام 1965 غادر "الخميني" تركيا وتوجه إلى العراق، وفي العراق طرح قضية "ولاية الفقيه" من خلال محاضراته في حوزة النجف، وركز حديثه بشأن اضطلاع الفقهاء بتشكيل الحكومة الإسلامية، وفي أكتوبر عام 1978 غادر العراق وتوجه إلى فرنسا إلى أن عاد لطهران عام 1979. (ناجي، 2007)

وتتعدد في الحوزة التيارات السياسية، إذ يتركز الاختلاف بين التيارات على علاقة الدين بالسياسة وحدود ولاية رجال الدين، قبل الثورة، وبعد الثورة، شمل الخلاف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومبدأ تصدير الثورة، والعلاقة مع الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة. (مسعد، 2001، 144)

وللحوزة علاقات متشعبة مع المجتمع، فهي تمتلك العديد من المؤسسات الخيرية، والمدارس، وهي المسؤولة عن المساجد في إيران، والقائد وأعضاء المجالس المختلفة لابد أن ينتموا للمؤسسة الدينية، لذلك لديها تأثير قوي، وفي نفس الوقت لها استقلال مالي وإداري، وتعتمد على مواردها في تسيير أمورها.

وتأثير الحوزة متسع، إذ لا يقف عند الحدود الجغرافية لإيران، وإنما تستهدف الشيعة في مناطق مختلفة من العالم، وبين حوزة "قم" بإيران وحوزة "النجف الأشرف" في العراق تنافس مستمر على قيادة المذهب الشيعي، خاصة أن هناك اختلاف بينهما في حدود ولاية رجال الدين. (معموري، 2013)

- **القوى الاقتصادية:**

يضم البازار الأسواق الكبرى في المدن، ويمتلك "بازار طهران" الحصة الكبرى في الاقتصاد الإيراني، ما يمنحه تأثيرًا سياسيًا كبيرًا على مستوى البلاد، إذ يعد البازار لاعب رئيس على الساحة السياسية الإيرانية، قبل وبعد الثورة، حيث تحالف رجال البازار مع رجال الدين في تقييد النظام الملكي قبل الثورة، بتنظيم مظاهرات جابت شوارع المدن الإيرانية، وعمل البازار على تشكيل 45 لجنة دعم مالي خلال الثورة وُصِفت بلجان الرفاه، لتأمين التكاليف المالية للحركة الثورية. (عزيزي، 2016)

وبعد الثورة، تراجع دور البازار، فلم يكن له تأثير عميق على الأوضاع، وهناك مؤشرات على أن العديد من رجال البازار سأموا من سياسات الجمهورية الإسلامية لبعض الوقت، وهذا يتضح من عدم وجود دور فاعل لهم سياسيًا، لكن في عام 2008، و2010، أغلقت الأسواق في المدن

الإيرانية الكبرى احتجاجًا على محاولات حكومة "أحمدي نجاد" جمع المزيد من الضرائب من متاجر البازارات، وأسفرت الاحتجاجات عن تراجع الحكومة لمطالب البازار.

ومع ذلك، غاب البازار خلال مظاهرات الحركة الخضراء في 2009، ولم تتطور الروابط بين البازار ككيان اجتماعي والحركات الاجتماعية الديمقراطية، وربما يرجع ذلك إلى الانقسامات الجديدة في شبكات البازار التي نتجت عن إدارة الجمهورية الإسلامية للاقتصاد واختيار الفائزين الاقتصاديين التابعين للنظام سياسيًا. (HARRIS, 2010)

ومنذ عام 2018، انضم نخبة من طبقة التجار للاحتجاجات في طهران ومدن أخرى، بسبب انهيار العملة الوطنية وارتفاع الأسعار، بعد أن فقد البازار حليفه السياسي (رجال الدين)، عندما اختلفت توجهات الحركة التجارية إلى الليبرالية، وسيطرة الحرس الثوري على نصيب كبير من الاقتصاد الإيراني، لكنه عاد إلى دعم الحركة الاحتجاجية ضد النظام، وإن لم تكن بنفس قوة الدعم قبل الثورة. (Farda, 2018)

2. العوامل الخارجية:

تشمل العوامل الخارجية المتغيرات التي تنتج عن البيئة السياسية خارج الدولة، وقد تكون هذه المتغيرات مؤقتة أو مستمرة، وفيما يلي العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار الإيراني:

أ. على المستوى الإقليمي:

تقع إيران ضمن بيئة إقليمية بها العديد من القضايا والأزمات، تؤثر على سياستها الخارجية سواء بالإيجاب ا,لسلب، حيث تتصارع قوى العالم الكبرى على المصالح في إقليم الشرق الأوسط، لأن هذه المنطقة تضم عدة مواقع إستراتيجية دولية، وتسعى طهران لمكانة إقليمية كبرى في تلك المنطقة التي لا تهدأ من الصراعات، وبالفعل شهدت المنطقة صراعات عدة بدأت بحرب الخليج الأولى ثم الثانية، والأزمة الأفغانية والغزو الأمريكي للعراق وغيرها من صراعات في المنطقة.

وبعد الثورة الإسلامية، اصطدمت مبادئ الثورة باختلاف سياسي مع الدول الإسلامية والعربية، خاصة مع الاختلاف المذهبي مع الحركات الإسلامية السنية، وطموحات الجمهورية وأهدافها السياسية، التي استندت على الاستثمار في الطائفية للترويج لرؤيتها المرتكزة على المذهب الشيعي، وبدأت بعد الثورة بقليل الحرب العراقية الإيرانية، مع تجاذبات بين إيران ودول الخليج، وتقارب مع سوريا ولبنان واليمن، ودعم للقضية الفلسطينية، وعداء لإسرائيل، ومع دول الإقليم غير العربية، اتسمت العلاقات الإيرانية معها بين التنافس مع تركيا، ومحاولات التقارب مع أفغانستان، والمحافظة على فترات في تقوية علاقاتها مع الهند.

وفي منطقة آسيا الوسطى، تحاول إيران خلق مجالها الحيوي، وتفعيل الروابط التاريخية والثقافية بين إيران ودول آسيا الوسطى، في ظل تنافس دولي على هذه المنطقة يتعلق بموارد الطاقة، ولإيران ميزة جيوبوليتيكية داخل هذه المنطقة، لأن حدودًا مع دول عدة من هذه المنطقة.

ومرت العلاقات العربية الإيرانية خلال المرحلة الأولى من نظام الثورة الإسلامية بأسوأ فتراتها، وأسهم في ذلك فكرة "تصدير الثورة"، التي تبناها النظام الإيراني، وكانت السبب المباشر في توتر العلاقات العربية مع إيران، واعتمد الخميني في تصدير الثورة على الحركات الإسلامية، والأقليات الشيعية؛ لنشر مبادئ الثورة منطلقًا من فكرة إنقاذ المستضعفين التي تعد إحدى مبادئ الثورة الإسلامية. (عبدالمؤمن، 2012، 201، 202)

ب. على المستوى الدولي:

تتخذ إيران استقلالها في المنظومة الدولية مبدأ، مما يعقد صناعة القرار السياسي، خاصة أن إيران ليس لها تحالفات راسخة منذ الثورة إلى السنوات الأخيرة، وحتى التحالف مع الصين، لا يزال محل اختبار، وإيران ككل دولة تؤثر فيها مواقف القوى الدولية، من حيث تصاعد التهديدات المشتركة التي تطال الأمن الدولي، بالإضافة إلى اضطرابات المنطقة، والصراع مع الولايات المتحدة.

ومنذ عام 1979، تحولت العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل أساسي من علاقة تبعية إلى علاقة عداء وصراع وعقوبات، ومع ذلك، لم يمنع ذلك الرؤساء الأمريكيين من "رونالد ريغان" إلى "باراك أوباما"، من التواصل مع طهران على أمل انفراج محتمل، وفي 2015، توصلت 6 دول إلى اتفاق يبطئ البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع بعض العقوبات التي تسببت في ركود اقتصاد إيران، ويمثل الاتفاق مرحلة جديدة من علاقات الولايات المتحدة وإيران، اللتين كانتا على خلاف منذ فترة طويلة، لكن بعدها بسنتين وصل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" للحكم فتتوتر العلاقة أكثر، وفي 2018، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وفرضت عقوبات جديدة على طهران. (Kaur, Kim and Sherman, 2020)

وبشكل عام توصف العلاقات الأمريكية الإيرانية بأنها متوترة على الأغلب منذ الثورة الإيرانية، والتعاون ما بينهم يعد استثناءً، وهذا يرجع لعدة عوامل، أهمها علاقات التحالف الأمريكية القوية مع إسرائيل ودول الخليج، ورغبة إيران في التمدد إقليميًا، ومعاداة النظام الإيراني لأمريكا وخلفياتها التاريخية، وطموح إيران النووي رغم العقوبات، وربما يستمر توتر العلاقات بين البلدين إلا إذا تغير شكل أو استراتيجية النظام الإيراني.

ومن الصعب فصل سياسة الولايات المتحدة عن الدول الأوروبية تجاه إيران في حقبة الحرب الباردة، كما في عهد الشاه، فبلدان أوروبا وخاصة بريطانيا كان لها علاقات تاريخية مهمة مع إيران، وحافظت على علاقات اقتصادية جيدة مع طهران حتى سقوط الشاه.

وشارك الاتحاد الأوروبي بدور مهم في استراتيجية الضغط الدبلوماسي على إيران عبر العقوبات، وطبق الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن في قراراته، وكذلك إجراءات عقابية أوروبية مستقلة ضد إيران في 2010، و2011، و2012، ثم علقت الدول الأوروبية بعض الجزاءات في إطار اتفاق 2015، وشمل الجزاءات التي تستهدف قطاع السلع البتروكيميائية الإيرانية، وخدمات النقل والتأمين المرتبطة بالنفط الخام الإيرانية، وتجارة الذهب والمعادن النفيسة مع إيران. (الخارجية الفرنسية، 2015)

أما العلاقات الإيرانية الروسية، فتوصف تاريخيًا بأنها علاقات تنافس أكثر من كونها تعاون، حيث خلقت الحقبة السوفيتية عدم الثقة بين البلدين، لكن مؤخرًا أصبح التعاون الروسي الإيراني على مستويات مختلفة، وقد ترجع الأسباب إلى أن الجانبين في معسكر مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت الأزمة السورية إحدى ساحات التعاون لإيران وروسيا، ورغم اختلاف الهدف إلا أنهم يتعاونا عسكريًا واستخباريًا، وعلى المدى القصير، يبدو أن روسيا وإيران يختلفان حول كيفية التعامل مع التحديات الحالية التي يواجهها النظام السوري، وهناك درجة من المنافسة بين الإيرانيين والروس في محاولة الوصول إلى الموارد الاقتصادية في سوريا. (Duclos, 2019)

وتعد الصين شريكًا لإيران من بعد الاتفاق النووي 2015، لكن الأمر زاد مع عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وما بعده، إذ ازدهر التبادل التجاري دون انقطاع بين البلدين ليصل إلى 48 مليار دولار في عام 2018، وعندما غادرت شركة "توتال" الفرنسية حقل غاز "بارس" الجنوبي البحري خشية العقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، سارعت شركة البترول الوطنية الصينية إلى إبداء اهتمامها بشراء 50.1% من المشروع، خاصة أنها كانت مستثناة من العقوبات الأمريكي. (رصانة، 2018)

ووقعت طهران وبكين اتفاق "التعاون الاستراتيجي الشامل" لمدة 25 عامًا، بهدف زيادة مستوى إنتاج وتصدير النفط والغاز، واستثمار الصين 280 مليار دولار في صناعة النفط والغاز الإيراني، و120 مليار دولار في قطاع النقل الإيراني، في المقابل تحظى الشركات الصينية بالأولوية في تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى التعاون الأمني والعسكري. (قزللو، 2020)

عمومًا، تتطور العلاقات الإيرانية مع دول العالم في السنوات الأخيرة، خاصة في المعسكر المضاد للمعسكر الأمريكي، فيما تطور طهران علاقاتها سواء على المستوى الاقتصادي والعسكري، خاصة مع الصين، في ظل منافسة وعداء أحيانًا مع الولايات المتحدة والغرب.

المحور الثالث: العلاقة بين القائد والسلطة التنفيذية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية

بينما تتضاءل مهام رئيس الجمهورية المنتخب أمام المرشد الأعلى في النظام الإيراني، يعد الرئيس أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد القائد، أي هو الرجل الثاني بعد المرشد وفقًا للدستور، ويستطيع التحرك كما يشاء في السلطة التنفيذية إلا فيما يتعلق بصلاحيات المرشد، أي ان رئيس الجمهورية والحكومة مقيدة من قيادة أعلى وبالرقابة البرلمانية، في المقابل فإن المرشد ليس لولايته حدود، ولا تقيده أي سلطة.

وعلى مدار أكثر من 42 سنة نبحث شكل العلاقة بين القائد والرئيس اعتمادًا على نموذج "الفاعل العقلاني"، وهو نموذج يفترض العقلانية في عملية صنع القرار، كونها عملية سياسية في طبيعتها، أي أن الناس عقلانية في تفكيرهم، وينبغي أن تكون الخيارات بطريقة منطقية، إذ يندرج نموذج الفاعل العقلاني تحت النظرة الواقعية في تحديده للمصلحة الوطنية، والسعي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمصالح الوطنية، وهناك عدة خطوات يتخذها الفاعل في عملية اتخاذ القرار الرشيدة، هي: البحث عن الأهداف وترتيبها حسب الأولوية، وتحديد الخيارات المتاحة لبلوغ الأهداف، والتنبؤ بالعواقب وتقييم الخيارات الهادفة إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة. (Loh, 2013)

أما "المدخل الأيديولوجي"، فيشير إلى التزام صناع القرار السياسي في الدول الأيديولوجية إلى حد كبير بالعمل وفقًا لأيديولوجيتها، وعلى أساسها تُعرف المصالح الوطنية، أي أن قراءة وتحليل الموقف والمتغيرات والبدائل ينطلق من الأساس الفكري لهذه الأيديولوجيا، ونجاح القرار السياسي مرتبط مباشرة بالمفهوم الفكري للدولة، ومدى التزامها مع الأيدلوجية. (هلال، مسعد، 2000)

وكثيرًا ما يكون تأثير الشخصية على صنع القرار كبير، ويشمل "المدخل الشخصي" دور الشخصية في السياسة الخارجية والعمليات المعرفية والخلفية والخصائص الشخصية والدوافع والمعتقدات، ويفترض أن صنع القرار هو نتيجة فردية؛ أي أن الأفراد هم الذين يتخذون القرارات، وليس الدول، ويتحدد أهمية الشخصية في فهم صنع القرار وسلوك السياسة الخارجية على قيود النظام الدولي، والهياكل السياسية المحلية، ويتناسب المدخل الشخصي مع الدول التي تسمح

الظروف البيئية والنظامية بالطموح الفردي، فهناك أحداث في العلاقات الدولية يمكن أن نرجعها ولو جزئيًا إلى أفكار وأفعال شخصية للقادة الرئيسيين.(Smith, 2012)

ولدراسة التفاعل بين القائد والرئيس نتتبع العلاقة بينهما في سياق التعاون والخلاف، والتأثير على السياسة الخارجية، بداية من الثورة في عام 1979، حتى 2021، وهي فترة انتهاء ولاية الرئيس حسن روحاني، كما يلي:

1. المرشد الأعلى (1979– 2021):

أ. روح الله الخميني:

الإمام روح الله الموسوي الخميني (1979 – 1989)، رجل الدين الشيعي، والمُنظر لحكم رجال الدين في نظرية "ولاية الفقيه"، والزعيم السياسي للثورة الإسلامية في إيران، إذ عاد إلى إيران منتصرًا، في 1 فبراير 1979، ليُعلن نجاح الثورة الإسلامية، بعد سنوات عديدة في المنفى، وفي خطابه الأول حدد الخميني أمام حشد كبير من الإيرانيين سياسته بمهاجمة النظام السابق، وتشكيل نظام إسلامي جديد يتكون من حكومة منتخبة شعبيًا تمثل الشعب الإيراني، وفي نهاية مارس، أظهر الاستفتاء الدعم للجمهورية إسلامية، والموافقة على دستور الجمهورية الإسلامية في استفتاء ديسمبر، وتسمية الخميني الزعيم السياسي والديني الإيراني مدى الحياة.

وركز "الخميني" في سياسته على اعتماد إيران على ذاتها، مع رفض الثقافة الغربية "المنحلة"، والتقارب مع الدول الإسلامية من أجل إعادة بناء وحدة المسلمين وتضامنهم، وتجنب التحالف مع أي من الجانبين (الغرب أو الشرق)، وبالنسبة للديمقراطية، رأى الخميني أن تعريف الديمقراطية موجودة ضمن الإطار الإسلامي.(--- ,Khamenei)

- **أزمة الرهائن:**

لم يمر على الثورة الإيرانية إلا شهورًا، وبدأت المعارك الإيرانية مع دول الإقليم والعالم، وفي إطار التخلي الكامل عن التوجه المؤيد للغرب، كما في عصر الشاه، واعتماد موقف العداء تجاه كل من القوى العظمى والولايات المتحدة، وتصدير الثورة لإحياء الإسلام في البلدان المجاورة، وحماية المستضعفين حول العالم.

وفي نوفمبر 1979، هاجم الطلاب الثوار الموالين للإمام الخميني السفارة الأمريكية في طهران، إذ استولوا على السفارة واحتجزوا الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن لأكثر من عام، فيما عرف بأزمة الرهائن.

- **الحرب العراقية الإيرانية (1980– 1988):**

في سبتمبر 1980، حرص صدام حسين الزعيم البعثي في العراق، على الاستفادة من ضعف الجيش الإيراني والفوضى الثورية كما ظن، لاحتلال خوزستان الغنية بالنفط، إثر الاشتباكات الحدودية المتقطعة بين البلدين، والتخوفات من انتشار الثورة، وبالرغم أن القوى الخارجية زودت كلا الجانبين بالأسلحة خلال الحرب، انزعج الغرب من احتمال انتشار الثورة الإسلامية في منطقة الخليج، وقدمت عدة دول الدعم للعراق في الحرب التي استمرت نحو 8 سنوات، وسقط بسببها نحو مليون ضحية، بالإضافة إلى التكلفة المادية الكبيرة.

ومع تصاعد تكاليف الحرب، اضطر الخميني لقبول الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة، وانتهت الحرب بلا انتصار وقبول طرفي الحرب وقف إطلاق النار، لكن مع انتهاء الحرب، عادت الصراعات بين رجال الدين وبدأت صحة الإمام الخميني في التدهور، حتى توفي في يونيو 1989.(Britannica, 2023)

وخرجت إيران من الحرب بعد خسائر كبيرة، لكنها لم تتخل عن استراتيجيتها المتعلقة بتصدير الثورة خارج حدود البلاد، ودعم المضطهدون في جميع أنحاء العالم الإسلامي، والعداء للغرب، والرغبة في توسع النفوذ في المنطقة، وإن فشلت الحرب في ذلك، يمكن تغيير الاستراتيجية، ومع ذلك، تمكن الخميني من الاحتفاظ بسيطرته الكاريزمية في إيران، وظل المرجع السياسي والديني الأعلى في البلاد حتى وفاته.

ب. علي خامنئي (1989–):

علي جواد حسيني خامنئي (يوليو 1939–)، رجل دين وسياسي إيراني انتمى للحزب الجمهوري الإسلامي المحافظ، وشغل منصب رئيس إيران (1981– 1989)، والمرشد الأعلى منذ 1989، ومنذ عام 1963، شارك خامنئي بنشاط في الاحتجاجات ضد النظام الملكي، وسجن بسببها عدة مرات من قبل أجهزة الأمن الإيرانية، وارتبط خامنئي ارتباطًا وثيقًا بالخميني خلال منفاه في العراق وتركيا وفرنسا.

وتدرج خامنئي في المناصب السياسية بعد الثورة، إذ عُين في عام 1979 في المجلس الثوري، وبعد نجاح الثورة شغل مناصب نائب وزير الدفاع والممثل الشخصي للخميني في مجلس الدفاع الأعلى، وقاد الحرس الثوري الإسلامي، وكان مفاوضًا رئيسًا في أزمة الرهائن، وهو من المدافعين عن حكم الفقيه الديني، ومن بين الأعضاء المؤسسين للحزب الجمهوري الإسلامي. (Britannica, 2023)

وتعرض خامنئي لمحاولة اغتيال عام 1981 من قبل المعارضين لسياسة وتوجهات إيران بعد الثورة (حركة مجاهدي خلق)، عندما انفجرت بجانبه قنبلة مخبأة في شريط تسجيل في مؤتمر صحفي، ومع نجاح اغتيال الرئيس محمد علي رجائي، أتاحت الاضطرابات الفرصة لخامنئي للترشح للرئاسة، وبالفعل فاز في انتخابات رئاسية غير تنافسية بأغلبية ساحقة، وبات أول رئيس ديني من عام 1981 حتى وفاة الخميني في 1989.(Sadjadpour, 2009, 4-5)

وانتخب خامنئي رئيسًا في 1981، وأعيد انتخابه في 1985، وخلال فترتي ولايته منح معظم السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء، وبعد رفض البرلمان مرشحه لرئاسة الوزراء، عين مير حسين موسوي رئيسًا للوزراء، وكانت العلاقة بين خامنئي وموسوي غير متناغمة، ولم يختلف خطاب خامنئي عن قائده الخميني، إذ تعهد بعدما وصل إلى الرئاسة الإيرانية بالقضاء على "الانحراف والليبرالية" و"المتأثرين بأمريكا". (Britannica, 2023)

- **القائد الثاني للجمهورية الإيرانية:**

مع تدهور صحة الخميني في بدايات 1989، طلب الخميني تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وبالفعل تشكلت اللجنة في أبريل 1989، وتكونت من 25 عضوًا، من بينهم رئيس الجمهورية خامنئي، ورئيس مجلس الشورى هاشمي رفسنجاني، ورئيس مجلس خبراء القيادة آية الله علي مشكيني، وطلب الخميني من اللجنة التصرف فيما تراه مناسبًا، وانتخاب شخص يمكنه الدفاع عن دور إيران الإسلامي الرائد وسط السياسة العالمية.

ومهد الخميني لانتقال سلس للقيادة، لكن لم تكن هناك تجربة لدى مجلس الخبراء في اختيار وتعيين مرشد جديد، فاختلف الأعضاء بين اختيار مجلس قيادة يكون فيه كل من رئيس مجلس الخبراء مشكيني، وعبدالكريم موسوي أردبيلي، ورئيس الجمهورية خامنئي، وطرح ثانٍ يدعو إلى انتخاب ولي فقيه واحد، وهو الطرح الذي رُجح، وطُرح آية الله كلبيكاني، وخامنئي، لكن مجلس الخبراء رجح كفة خامنئي بدعم من هاشمي رفسنجاني وأحمد نجل الخميني. (هاشم، 2019)

وعُين خامنئي كمرشد أعلى، بالرغم من أنه لم يستوف المؤهلات، فلم يكن بعد رجل دين كبير، حيث مُنح فقط لقب حُجة الإسلام، ومع التغييرات الدستورية الجديدة، التي وافق عليها الشعب في استفتاء يوليو 1989، أُلغي منصب رئيس الوزراء، لتعزيز دور الرئاسة بدمج رئاسة الوزراء معها، ومُنح القائد سلطة كبيرة للإشراف على الشؤون السياسية والتدخل فيها. (Britannica, 2023)

وبخروج إيران من الحرب مع العراق، وبدء إعادة الإعمار، وتولي قيادة جديدة، طورت إيران عقيدتها العسكرية وسياستها الخارجية، وهي سياسة تعتمد بشكل أساسي على الاعتبارات الأمنية،

ووفقًا للتفكير الذي ساد في التسعينيات والعقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، استفادت إيران من علاقاتهم الدينية والعرقية في البلدان المجاورة لتشكيل تحالفات مع مجموعات داخلية مختلفة في هذه الدول.

وباعتماد إيران هذه السياسية، تمكنت من تنمية نفوذها في المنطقة من أفغانستان إلى لبنان، وأسهمت في تقويض السلطات المركزية وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الكيانات المتحالفة، وساعدت السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر طهران إلى حد كبير على تحقيق ذلك، عندما أطاحت القوات الأمريكية بطالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق، إذ أتاحت هذه الخطوات لإيران مساحة يمكن الاستفادة فيها من تلك الدول.

ومع صعود تنظيم الدولة "داعش" وتقويض السلطات المركزية للدول، استفادت إيران في توسيع نفوذها في المنطقة، لضمان ألا يصبح أي منها قويًا بما يكفي لتشكيل تهديد لإيران مع السعي إلى منعها من الانهيار، ولذا عملت إيران مع الحكومات المركزية في أفغانستان والعراق وسوريا مع دعم الجماعات غير الحكومية في تلك البلدان.(Tabatabai, 2019)

ومنذ الثورة الإيرانية، لم تنجح الجمهورية الإسلامية في تصدير نظامها الديني "الثيوقراطي" في المنطقة والعالم، لكن طهران وسعت من نفوذها بشكل كبير، بهدف مساعدة الدولة في تأمين مصالحها وتعظيم قوتها، والاستفادة من تحالفاتها في ملفات عديدة في البلاد العربية والإسلامية.

2. رؤساء إيران (1979– 2021):

أ. أبو الحسن بني صدر (فبراير 1980– أغسطس 1981):

سياسي ليبرالي، وابن رجل دين، درس الدكتوراة بجامعة السوربون، وتولى مناصب قيادية بعد الثورة منها عضوية مجلس الخبراء، ووزير المالية، ووزير الخارجية بالوكالة، ثم رئيس مجلس الثورة الإسلامية، قبل أن يُنتخب أول رئيس للجمهورية الإيرانية عام 1981.

وشارك بني صدر في سقوط الشاه عبر النشاط داخل الحركات الطلابية منذ 1960، وبدأ نشاطه السياسي من خلال "الجبهة الوطنية" بزعامة رئيس الوزراء محمد مصدق، وحين عاد الخميني إلى طهران في فبراير 1979 قبيل سقوط النظام البهلوي، كان بني صدر معه على نفس الطائرة، لكن بعد انتخابه كرئيس للجمهورية في يناير 1980، والفوز بنسبة 78.9%، اختلف مع الخميني في رؤيته لنظام الحكم. (فولادكار، 2021)

وعندما غادر بني صدر إيران إلى المنفى في فرنسا قرر فضح العلاقات بين النظام الإيراني وبين الدول الغربية، خاصة في التسوية بين الحزب الجمهوري في الولايات المتَّحدة وبين القيادة الإيرانية لإنهاء أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران لصالح رئاسة رونالد ريغان، والفضيحة

الثانية "إيران كونترا"، التي كشفت المفاوضاتُ السرِّية بين إيران وبين الولايات المتَّحدة بشأن مبيعات الأسلحة، بالرغم من قرار حظر بيع الأسلحة إلى طهران. (مصباح، 2017)

ولأن بني صدر من توجه ليبرالي، ناضل ضد رجال الدين، مثل علي أكبر هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي ، واضطر إلى قبول محمد علي رجائي كرئيس للوزراء، وسرعان ما أصبح الرجلان على خلاف، حيث رفض بني صدر قبول العديد من ترشيحات رئيس الوزراء للحكومة.

وعندما بدأت الحرب بين العراق وإيران، اشتد الخلاف بين القائد والرئيس، خاصة أن مساعدي الرئيس من الوزراء والموظفين غير أكفاء، وهو ما شكا منه بني صدر في رسالة إلى الخميني، اعتبر فيها أن الوزراء غير الأكفاء يشكلون خطرًا أكبر على أمن البلاد من العراق، وأن تحذيراته من تدهور الاقتصاد وإصراره على ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة قوبلت بالتجاهل.

وعارض بني صدر احتجاز إيران لرهائن أمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، ما أثار غضب أعضاء البرلمان، الذين عزلوه في 21 يونيو 1981، وفي اليوم التالي، زاد غضب الخميني من مفاوضات بني صدر مع حركة مجاهدي خلق، وأمر النظام الإيراني باعتقاله بتهمة التآمر والخيانة، لكنه غادر إلى فرنسا، مع زعيم مجاهدي خلق "مسعود رجوي"، وساعد في تأسيس المجلس الوطني للمقاومة المعارض في الخارج. (Britannica, 2023)

لم تستمر رئاسة بني صدر سوى شهور، إذ واجه من رجال الدين الأقوياء في النظام الإسلامي، واختلف مع رؤية النظام في عدة قضايا، ومع تسارع الأحداث بين احتجاز الرهائن والحرب العراقية الإيرانية، وعدم قدرته على إدارة السلطة التنفيذية بشكل مستقل، لمحدودية صلاحيته، وتنازعه في السلطات مع رئيس الحكومة المعين عن غير رغبته، كان عليه الرحيل، لكن النظام الإسلامي لم يكتفي بعزله، إذ وجه إليه تهم الخيانة لعلاقته مع حركة مجاهدي خلق، وبشكل عام، هذه التركيبة في هذا النظام الإسلامي كان من الصعب نجاحها، لاختلافات أيدلوجية، خاصة أنها في بداية حكم الثورة، وهو الوقت الذي تريد الثورة توطيد حكمها.

ب. محمد علي رجائي (2 – 30 أغسطس 1981):

جلس محمد علي رجائي على كرسي الرئاسة الإيرانية أيامًا، حتى مقتله يوم 30 أغسطس 1981، وهو عسكري قادم من سلاح الجو نشط في التنظيمات المسلحة المناهضة لنظام الشاه، وانتخب بعد الثورة نائبًا في البرلمان، ثم وزيرًا للتربية والتعليم، ووزيرًا للخارجية، قبل أن يشغل منصب رئيس الحكومة، وانتُخِب رجائي رئيسًا للجمهورية في مطلع أغسطس 1981، وبعدها بأيام اغتيل بعملية تفجير ضخمة استهدفت مقر اجتماع المجلس الأعلى للدفاع في طهران، وقتل معه

رئيس حكومته محمد جواد باهنر، ووكل المجلس الرئاسي مهام رئاسة الوزراء لوزير الداخلية محمد رضا مهدوي كني، حتى 13 أكتوبر 1981. (رصانة، 2017)

ورغم صعوبة الحكم على فترة قصيرة قضاها في الرئاسة الإيرانية، يمكن استنباط شكل العلاقة بينه رجائي وقائد الثورة، إذ كان رجائي عضوًا قياديًا في الحزب الجمهوري الإسلامي الذي يهيمن عليه رجال الدين، ومؤيد لزعيم الثورة روح الله الخميني، وهو الشخص الذي فضله البرلمان ليشغل ثاني رئيس وزراء للجمهورية الإسلامية، بعد رفض المرشحين الثلاثة الذين اقترحهم الرئيس أبو الحسن بني الصدر ، كما لم يعتقد رجائي أن بني الصدر مناسب، وسرعان ما دخل في صراع حول اختيار الحكومة، أي يمكن اعتباره أقرب أيدلوجيًا إلى القائد، لكن من الصعب تقييم السياسات التي لم تستمر سوى أيام. (Britannica, 2023)

ج. علي أكبر هاشمي رفسنجاني (أغسطس 1989– أغسطس 1997):

رجل دين وسياسي إيراني درس في حوزة قُم العلمية، وتدرّج في المناصب الدينية، ويعد من الشخصيات السياسية الإصلاحية في إيران بعد الثورة، وتولّى منصب وزير الداخلية في باكورة عهد الثورة بين 1979 و1980، ورئاسة مجلس النواب بين 1980 و1989، وشغل بين 1983 وحتى 2017 عضوية مجلس الخبراء، وترأسه بينه 2007 و2011، ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام بين 1989 و2017.

وساعد رفسنجاني في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي، ويُعتقد أنه أقنع الخميني بالموافقة على وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية، وبعد وفاة الخميني في يونيو 1989، أدى رفسنجاني دورًا أساسيًا في ضمان أن يكون علي خامنئي خليفة الخميني كمرشد أعلى، ثم انتخب رفسنجاني نفسه رئيسًا لإيران بعد تولي خامنئي، وتعديل الدستور، وتركيز صلاحيات السلطة التنفيذية في يد الرئيس، وكان إقبال الناخبين في الولاية الثانية أقل بكثير، إذ حصل على ثلثي الأصوات فقط في عام 1993، مقارنة بأكثر من تسعة أعشار الأصوات عام 1989. (Britannica, 2023)

وتبنى رفسنجاني التنمية الاقتصادية، واستخدام الاستثمار الأجنبي في إنعاش اقتصاد البلاد الذي مزقته الحرب، فهو من خلفية اقتصادية وعائلة تجارية، وعلى الرغم من أنه كان رجل دين وثوريًا ملتزمًا، إلا أن براعة رفسنجاني الأيديولوجية كانت واضحة منذ البداية، ما ساعد في إضفاء الشرعية على نهج قائم على المصالح في صنع القرار، وأثارت دعوته لترجيح الواقعية على الأيديولوجية غضب الكثير من المؤسسة الثورية، خاصة المتشددين الذين رأوا وقف إطلاق النار مع صدام حسين وبرنامج إعادة الإعمار الاقتصادي اللاحق بمثابة "خيانة للقيم الأساسية للنظام".

ومع ارتقاء خامنئي إلى منصب القيادة بدعم رفسنجاني، تمثلت رؤية رفسنجاني في أن وجود خامنئي على سدة الحكم سينتج منه قيادة تعاونية لا تتعارض معه، وبالفعل كان خامنئي يساند رفسنجاني أمام اليسار، ودعمه في اتخاذ موقف الحياد في الصراع بين العراق والكويت عام 1991، واستطاع الثنائي إقصاء اليسار، لكن مع إنشاء خامنئي لشبكة من الموالين له في قيادة القوات المسلحة والوزارات، ضيق الخناق على محاولات رفسنجاني للوصول إلى وفاق مع الغرب، و"سياسة الانفتاح" باتجاه دول الجوار العربي، بخاصة دول الخليج، وتخفيف الأعراف الإسلامية، وخفض الإنفاق العسكري.(الملك فيصل، 2016)

وبينما مرّت سنوات ولاية رفسنجاني الأولى (1988- 1993) بقليل من التوتر مع علي خامنئي، عارض المرشد في الولاية الثانية سياسات السوق الحرة التي يريدها انتهاجها رفسنجاني، وبعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية 1997، وانتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية، استمر رفسنجاني في أدواره داخل النظام، حتى انحيازه في 2009 إلى "الحركة الخضراء"، ثم عُزل شيئًا فشيئًا عن الساحة السياسية، وأدّى انتقاده التعامل مع الأزمة (التظاهرات اعتراضًا على نتائج انتخابات رئاسة 2009) في تلك الفترة إلى اتهامه بالتضامن مع المعترضين. (رصانة، 2017)

وشغل رفسنجاني كل منصب كبير تقريبًا في الجمهورية الإسلامية، ودائمًا كان بالقرب من قمة السلطة في إيران، وإن استبعد من السباق الرئاسي عام 2013، لكنه لم يكن سوى رجل النظام، ولم يتردد أبدًا في دعمه للجمهورية الإسلامية، على المستوى الداخلي والخارجي، وسعى باستمرار إلى تحسين صورة إيران وعلاقاتها في الخارج. (Maloney, 2017)

د. محمد خاتمي (أغسطس 1997- أغسطس 2005):

يُعد محمد خاتمي من الوجوه الإصلاحية في إيران، وهو ابن رجل دين "آية الله روح الله خاتمي"، وسار على خطى أبيه فصار حجة الإسلام، ودرس الفلسفة في جامعتي أصفهان وطهران ثم في حوزة قُم، ومارس عمله كعضو برلمان (1980- 1982)، وتولى منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي بين 1982 و1992، وعمل مستشارًا للرئيس رفسنجاني، وأُنتخب رئيسًا للجمهورية عام 1997، واحتفظ بالرئاسة حتى 2005، وبالرغم من حصوله في انتخابات عام 1997، على نسبة 70% من الأصوات، وتعيين إصلاحيين معتدلين في مجلس الوزراء، توترت العلاقات بين الرئيس والتيار المحافظ، وابتداءً من عام 1998، حوكم وضيق على عدد من أنصاره.

واتسمت رؤية خاتمي بالخطاب المنفتح مع المجتمع الدولي والمحيط الجغرافي بهدف خفض التوتر والانفتاح مع الولايات المتحدة وأوروبا والجوار الإقليمي، لكن خصومه في الداخل عرقلوا

التقارب في هذه الملفات، حتى مع إعادة انتخابه في الولاية الثانية عام 2001 بأغلبية ساحقة (81%) من الأصوات.(Britannica, 2023)

وتسببت رؤية خاتمي في تغيير مواقف الولايات المتحدة تجاه إيران، وفي 1999، أعلن البيت الأبيض إعفاء المبيعات التجارية للأغذية والأدوية والمعدات الطبية، مما يتيح مبيعات الحبوب الأمريكية لإيران، وعلى الرغم من الشكوك وانعدام الثقة، نجح خاتمي في خلق جو ملائم لعلاقات أفضل مع الولايات المتحدة والغرب، إذ إن رؤية خاتمي أتت في إطار رؤية للسلام والاستقرار والأمن والتقدم والازدهار قادته نحو تبني سياسة "حوار الحضارات".(Alam, 2000)

وحصل خاتمي على دعم الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 1997، والتي حقق فيها فوزًا كبيرًا على المرشح المفضل للمرشد علي أكبر ناطق نوري، وخلال فترتي ولايته، عمل خاتمي على الترويج لقاموس سياسي جديد تحت شعار الإصلاح، والذي تضمن أفكارًا مثل "المجتمع المدني"، و"حوار الحضارات"، و"الديمقراطية الإسلامية"، لكن نفس الفترة وتحديدًا في 2022، صنفت واشنطن إيران ضمن "محور الشر" مع العراق وكوريا الشمالية، واتّهمها بدعم "الإرهاب والسعي لحيازة أسلحة دمار شامل.

وكان خاتمي نوعًا جديدًا من الرؤساء، فبينما كان رفسنجاني رجل أعمال وصانع صفقات مهتمًا بالتحرير الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الحرب، شجع خاتمي المشاركة السياسية على نطاق واسع، وعلى الرغم من تمتعه بدعم شعبي هائل، فإنه لم يتراجع قط عن ولائه لخامنئي، أو للنظام السياسي الإسلامي. (BROWN, 2017)

هـ. محمود أحمدي نجاد (أغسطس 2005– أغسطس 2013):

ينتمي أحمدي نجاد إلى التيار المحافظ، وهو أحد قادة الطلاب خلال الثورة الإيرانية الذين نظموا المظاهرات، ودارس الهندسة المدنية في جامعة إيران للعلوم والتكنولوجيا، وبعد الثورة، انضم إلى الحرس الثوري، وتولى منصب محافظ أردبيل (شمال غربي البلاد) بين 1993 و1997، ثم رئيس بلدية طهران بين 2003 و2005، وتولى وزارة الاستخبارات بالوكالة عام 2009، وكذلك وزارة النفط بالوكالة عام 2011، وانتخب رئيسًا للجمهورية.

بعد انتخابات الرئاسة عام 2005، اتخذ نجاد نهجًا أكثر تحفظًا محليًا ودوليًا، حيث دافع بقوة عن برنامج إيران النووي ضد الانتقادات الدولية، وانتقد إسرائيل بكثافة، ضمن نهجه تصادمي في العلاقات الخارجية، لكن ولايته الثانية اتسمت بدايتها عام 2009 بالعنف، بعد قمع المظاهرات ضد المخالفات الانتخابية، وغالبًا ما يتحدث نجاد بخطاب شعبوي، لكن في نفس الوقت أشرف على نمو اقتصادي كبير خلال فترة رئاسته. (Britannica, 2023)

وباستئناف تخصيب اليورانيوم في أغسطس 2005، اغتنم أحمدي نجاد الفرصة لتدويل الصراع النووي من خلال مهاجمة إسرائيل، إلا أن لغة أحمدي نجاد العدائية سرعان ما جاءت بنتائج عكسية، الأمر الذي دفع المرشد الأعلى إلى إنشاء المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، في يونيو 2006، لخلق توازن في صنع القرار الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية.

واستخدم نجاد الخطاب المناهض لإسرائيل والإمبريالية أداة في إدارة السياسة الخارجية الإيرانية أكثر من سابقيه، مع ربط الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالبرنامج النووي الإيراني، ما زاد من نفوذ إيران في الشارع العربي، ومع ذلك، فإن نهج السياسة الخارجية الإيرانية لم يكن ناجحًا بالكامل، إذ أدى إلى زيادة عزلة إيران الدولية وإصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرض عقوبات اقتصادية عليها، ومعارضة قوية للبرنامج النووي من بعض الحكومات العربية، مثل السعودية، الأمر الذي زاد من احتمالات حدوث سباق تسلح إقليمي، وعلى المستوى الداخلي، أدى خطاب نجاد إلى نتائج عكسية، إذ أدى إلى تعزيز موقف الإصلاحيين.(Nashat, 2009)

وفي العلاقة مع القائد، فاز أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية عام 2005 بدعم من المحافظين والأجهزة الأمنية، ودعم خامنئي علنًا أحمدي نجاد خلال العامين الأولين من رئاسته، لكن يبدو أن ثقته تضاءلت، حيث أدت السياسات الاقتصادية للرئيس إلى تضخم في الضروريات الأساسية.

في البداية كانت الخلافات تتعلق باختيارات الموظفين، إذ أقال نجاد، وفي أواخر عام 2007، وزير داخليته محمد ذو القدر، وسرعان ما رد خامنئي بتعيينه رئيس الباسيج (تعبئة المستضعفين)، وهي قوات شبه عسكرية تعتمد على المتطوعين المدنيين، أُنشئت لحماية الثورة، أما في يناير 2008، فتحدى خامنئي سياسات نجاد، ووقف إلى جانب البرلمان ضد أحمدي نجاد بشأن التشريع الذي يأمر الحكومة بتزويد القرى التي تواجه انقطاع التيار الكهربائي أثناء فترة ولايتها بالغاز الرخيص.

وخلال الحملة الرئاسية عام 2009، بدا أن أحمدي نجاد يثير غضب خامنئي مرة أخرى، واتهم أحمدي نجاد العديد من المسؤولين بالفساد، وربطهم بمنافسه مير حسين موسوي، وبعد دعم خامنئي لنجاد ضد المظاهرات المعترضة على الانتخابات في 2009، ظهرت نقطة التحول الحقيقية في العلاقة عندما تولى حيدر مصلحي منصب وزير الاستخبارات، وهو المنصب الذي يتطلب عادة موافقة ضمنية من المرشد الأعلى، وهو لم يحدث.

وعندما قاطع أحمدي نجاد اجتماعات مجلس الوزراء، في 2011، أمر المرشد الأعلى الرئيس بالعمل أو الاستقالة من الرئاسة، وهو الوقت الذي اقترح خامنئي إلغاء الرئاسة لصالح النظام

البرلماني، وفي فبراير 2013 أغضب نجاد خامنئي عندما كشف شريط سري لفضل لاريجاني شقيق رئيس البرلمان علي لاريجاني وهو يحاول الاستفادة من النفوذ السياسي لعائلته لتحقيق مكاسب اقتصادية، واتهم نجاد عائلة لاريجاني بالفساد، ووصف السلطة القضائية، التي يرأسها شقيق آخر للاريجاني بأنها "مؤسسة عائلية"، وأثناء العامين الأخيرين من رئاسة أحمدي نجاد، أصبحت دائرته الداخلية تُعرف باسم "التيار المنحرف"، وضعف موقف نجاد بعد اعتقال عدد من مساعديه بتهمة الشعوذة أو الفساد.(Nada, 2017)

وبالرغم من أن أحمد نجاد ينتمي للتيار المحافظ المفضل لهيكل النظام الإيراني المحافظ، لم يستطع التعاون مع القائد، بل كان نموذج للصدام في التعامل الداخلي والخارجي، إذ انتهج سياسة تصادمية في علاقات إيران مع المنطقة والعالم، مستخدمًا البرنامج النووي والعداء لإسرائيل منهجًا لسياساته.

و. حسن روحاني (أغسطس 2013– أغسطس 2021):

حسن روحاني ناشط سياسي تلقى تعليمه الديني في مدينة سمنان ثم في قُم، وانتمى روحاني للتيار الإصلاحي، واعتقل عدة مرات في الستينيات والسبعينيات بسبب معارضته لحكم محمد رضا شاه بهلوي ودعمه للخميني، وعمل روحاني كنائب في البرلمان بين 1984 و2000، وشغل منصب نائب رئيس مجلس الشورى بين 1992 و2000، ودخل مجلس الخبراء عام 2007، وشغل منصب أمين مجلس الأمن الوطني بين 1898 و2005، وكان كبير المفاوضين في ملف إيران النووي بين 2003 و2005، وانتخب رئيسًا للجمهورية في 2013.

في مارس 2013، دخل روحاني السباق على الرئاسة، ووعد باستئناف المفاوضات الدولية بشأن برنامج إيران النووي على أمل خفض العقوبات ضد إيران، وأيده شخصيات بارزة بما في ذلك رفسنجاني وخاتمي، وفاز روحاني على المحافظين بأكثر من 50%، وتجنب جولة الإعادة.

وسعى روحاني إلى تحسين علاقات إيران مع الغرب وتعزيز المزيد من الحريات السياسية والاجتماعية داخل إيران، وأشرف على توقيع الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي عام 2015، لكنه واجه انتقادات بسبب أزمات الاقتصاد، وفشله في الوفاء ببعض وعوده الإصلاحية.

وبحلول نهاية سبتمبر 2015، شهد الشرق الأوسط حربًا موسعة في اليمن، وتدخلًا روسيًا مباشرًا في سوريا، وعنفًا واسع النطاق بين حركة الاستقلال الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، وتحالفًا ظاهريًا بين تركيا وإيران وسوريا، وتهديدات بين إيران وإسرائيل، واضطرابات في عدة دول عربية، واستفادت إيران من ديناميكية الصراع في الشرق الأوسط بزيادة النفوذ أو عقد صفقات مع واشنطن.(Mottale, 2015)

وتوصّلت إيران إلى اتفاق مع الدول الكبرى بشأن برنامجها النووي في 14 يوليو 2015، أتاح رفعًا جزئيًا للعقوبات الاقتصادية عنها في مقابل قيود على برنامجها النووي وضمان سلميته، لكن مع انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي، في مايو 2018، وإعادة فرض العقوبات، بدأ روحاني في اتخاذ موقف أكثر تشددًا.

وفي عام 2019، أعلن روحاني أن إيران ستبدأ في خرق الاتفاقية النووية، وتراجعت الحكومة الإيرانية تدريجيًا عن التزاماتها النووية، وعاني معظم الإيرانيون من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عصفت في البلاد، خصوصًا بعد عقوبات "الضغط القصوى" الأمريكية. (Britannica, 2023)

وفاز روحاني بولاية ثانية كرئيس بنسبة 57% في مايو 2017، مقابل 38% لأقرب منافس له، رجل الدين المحافظ إبراهيم رئيسي، إذ استفاد روحاني من الدعم الحماسي للشباب الإيرانيين المتحمسين لفرص اقتصادية أكبر ومزيد من المشاركة الدولية، ومع ذلك، فشل العديد من الإيرانيين في رؤية تحسن اقتصادي في حياتهم اليومية، مما أدى إلى مظاهرات حاشدة في ديسمبر 2017. (Britannica, 2023)

وشهدت مدن إيرانية عدة احتجاجات في نوفمبر 2019 بعد إعلان رفع أسعار الوقود، وتعاملت السلطات بشدّة مع الاحتجاجات، وهذه الاحتجاجات أتت في أعقاب تظاهرات شهدتها مدن إيران في شتاء 2017–2018، كما شهدت محافظة خوزستان (جنوب غرب) احتجاجات في يوليو 2021 على خلفية شح المياه والجفاف. (الجزيرة، 2021)

ورغم أن خامنئي جعل من روحاني الوجه العلني للمفاوضات، فإنه وضع لروحاني ووزير خارجيته جواد ظريف سلسلة من "الخطوط الحمراء" استنادًا إلى المناقشات مع المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، تتمثل في بقاء البنية الأساسية المادية للمنشآت النووية الإيرانية في مكانها وعدم إغلاق أي منشأة، ولم يكن هناك خلافات تكتيكية بين خامنئي وفريق التفاوض، إذ كان بإمكان المفاوضين دائمًا أن يقولوا للأمريكيين إن الأشياء التي يطلبونها غير مقبولة بالنسبة للمرشد الأعلى.

ومع إبرام الاتفاق النووي عام 2015، كبح خامنئي جماح روحاني، ولم يسمح له بأن يتضخم أكثر من اللازم، وهو النهج الذي يتبناه خامنئي في التعامل مع رؤساء إيران، وفي الداخل، كان خط الصدع في علاقة روحاني مع خامنئي هو انتقاده لدور الحرس الثوري الإسلامي في الاقتصاد الإيراني، إذ يرى روحاني أن تدخل الحرس الثوري في مشاريع البنية التحتية والتنمية الوطنية يشكل

عائقًا أمام الاستثمار الأجنبي، لأسباب تتعلق على الأقل بالعقوبات الدولية لمكافحة الإرهاب. (BROWN, 2017)

وانتقد خامنئي في يوليو 2021، أي قرب انتهاء ولاية روحاني الثانية، نهج الرئيس حسن روحاني إزاء المفاوضات النووية، إذ اعتبر أن الإيرانيين الذين يفضلون الخضوع لـ"الغطرسة العالمية" لا يحترمون أهداف الثورة، في ظل سعي العدو (أمريكا) إلى إحداث شروخ بين الشعب ومؤسسات الحكم من خلال ممارسة ضغوط اقتصادية والقيام بحملة دعائية إعلامية مضللة حول مؤسسات النظام، بما في ذلك مجلس صيانة الدستور والحرس الثوري وشخصيات بارزة مثل قائد فيلق القدس قاسم سليماني (قُتل في يناير 2020 في قصف صاروخي أمريكي استهدف موكبه في مطار بغداد)، بالإضافة إلى تسريبات بشأن قضايا الفساد في الحرس الثوري ذُكر فيه اسم سليماني. (كرمي، 2022)

وبالرغم من نجاح روحاني في تحقيق صفقة جيدة من خلال تخفيف لهجة السياسة الخارجية، لكن إجراء تحول كبير في موقف إيران الإقليمي يحتاج إلى معالجة، ومن غير المرجح أن تهدئ أي صفقة مخاوف الكثير من جيران إيران بشأن طموحاتها وسياساتها الإقليمية، بل حدث العكس في يناير 2016، عندما قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بعد هجوم على سفارة المملكة في طهران من محتجّين على إعدام الرياض رجل الدين الشيعي المعارض نمر، واتّهمت السعودية إيران بـ"التدخل" في شؤون دول عربية وزعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال نفوذ إقليمي متزايد.

ختامًا، يمكن اعتبار الرئيس في إيران هو قائد السلطة التنفيذية المنتخب، لكن استقلاليته نسبية في إدارة البلاد، لأن معظم القرارات الكبرى تُتخذ بالتوافق مع المرشد، أو بقرار منه، في ظل نظام سياسي معقد مختلف عن الأنظمة المتعارف عليها، يعلوه رجل الدين النافذ في كل أمور الدولة، اعتمادًا على أيدلوجية ونظرية ولاية الفقيه، لكن مع تعدد مؤسسات صنع القرار وتشعبها في المهام تظهر الخلافات بين المؤسسات، ويمكن إدراك أن هذه الظاهرة ترتبط بهيمنة المرشد على كل هذه المؤسسات.

وبالرغم من صلاحيات المرشد، هناك مهام للرئيس في إدارة السياستين الداخلية والخارجية، ما لم تتعارض مع الدستور والأسس العامة الموضوعة للسياسة الخارجية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، وهي حفظ عزة البلاد، واعتبار مصلحة البلاد أساس السياسة الخارجية، والحكمة في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية بمراعاة السياق الجيوسياسي في المنطقة والعالم، بالإضافة إلى الأيديولوجية الثورية.

وغالبًا ما يرتبط رؤساء التيار الإصلاحي بسياسة خارجية أكثر انفتاحًا مع المنطقة والعالم من التيار المحافظ، لكن تبقى السياسة الخارجية على المستوى الاستراتيجي في يد المرشد، وما يستطيع القيام به الرئيس إن كان إصلاحيًا أو محافظًا هو طريقة وشكل هذه السياسة التي تخدم طموحات وتوجهات الثورة الإسلامية، والولي الفقيه، وهي سياسة من الصعب تغييرها، في ظل تطوير القوة العسكرية والعمل على برامج نووية وصاروخية وتطوير طائرات دون طيار، ونجاح سياسة التحالف مع كيانات (غير الدول) في الدول العربية والإسلامية.

على مدار وجود الخميني في الحكم، توترت العلاقات بينه وبين الرؤساء، سواء من الاتجاه الإصلاحي أو المحافظ، لأمور تتعلق بالكفاءة، وتنازع الصلاحيات مع المرشد أو مؤسسات في الدولة كالمجالس الاستشارية أو القوات المسلحة بفروعها المختلفة، أو بزوغ الرئيس أكثر من اللازم على الساحة المحلية والدولية، أو أن الرئيس لا يطيع المُرشد ولا يرجع له في أمور تخصه سواء بالعرف أو الدستور والقانون.

وتختلف مرحلة الخميني عن خامنئي في أمور عدة، إذ كانت مرحلة روح الله الخميني تتسم ببداية الحكم للجمهورية الإسلامية، بالتزامن مع أزمات دولية كأزمة الرهائن، وحرب العراق، ولم يكن النظام وضع أبعاد شكل الحكم كاملة، لكن منذ وفاة الخميني، وتولي خامنئي، بدأ شكل النظام في الاستقرار، إذ وضعت طريقة اختيار المرشد الأعلى، وحددت الصلاحيات، وألغي منصب رئيس الوزراء، وأصبح الرئيس يقوم بمهام الرئيس ورئيس الوزراء، وباتت عملية صنع القرار محددة المسار.

المراجع والمصادر باللغة العربية:

– الكتب والدراسات العلمية:

إلياس، ميسوم (2018)، النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه، الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2018.

ايزيدي، بيزن، ترجمة سعيد الصباغ (2000)، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

بني هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي، أبريل– مايو 2016.

حتي، ناصيف يوسف (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

درويش، إبراهيم (1968)، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية، ط (1)، القاهرة: النهضة العربية.

سليم، محمد السيد (2013)، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الصمادي، فاطمة (2012)، التيارات السياسية في إيران، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبدالمؤمن، محمد السعيد (2012)، الجمهورية الثالثة في إيران، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عتريس، محمد (2001)، معجم بلدان العالم، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

العتوم، نبيل (2011)، الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران، القاهرة: مجلة النهضة، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع، أكتوبر 2011.

العتيبي، منصور حسن (2008)، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

علاي، ستار جبار (2017)، الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية، بيروت: مجلة المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 455، يناير 2017.

اللباد، مصطفى (2006)، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، القاهرة: دار الشروق.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (2016)، خلاف في القمة: أربعة عقود من الوئام والصراع والمصالحة

مسعد، نيفين (2001)، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مقلد، إسماعيل صبري (1991)، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

ناجي، محمد عباس (2007)، المؤسسة الدينية في إيران، القاهرة، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 82.

نعمة، هادي (2011)، حزب كوادر البناء وموقع رفسنجاني في النظام الإيراني. إيران– ولاية الفقيه– الإصلاح– النفوذ الإقليمي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، أبريل 2011.

صالح، زهرة (2016)، صناعة القرار السياسي، المنامة: معهد البحرين للتنمية السياسية.

- رسائل علمية:

شوادر، شريفة (2017)، العلاقات الإيرانية- الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط (2003-2016) - رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

- شبكة الإنترنت:

البنك الدولي (2020)، إيران نظرة عامة: https://bit.ly/3rxavlm

بي بي سي عربي (2020)، احتجاجات إيران: من هي القوى المعارضة التي تقف خلفها؟: https://bit.ly/3ET0Zfi

ثابت، محمد، وآخرون (2017)، أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط"2003-2015": دراسة حالة "العراق-سوريا-لبنان"، المركز الديمقراطي العربي: https://bit.ly/3PrMsvO

الجزيرة (2021)، من الشاه إلى رئيسي.. كيف رسمت الأزمات المتلاحقة سياسة إيران الحالية؟: https://bit.ly/3EYKoXz

جمال الدين, تمارا (2018)، أبرز المنظمات الإيرانية المعارضة للنظام الحاكم، الشرق الأوسط: https://bit.ly/3LE8Ktt

جمعة، عبدالرحمن (2014)، ما هي أهم التيارات السياسية الفاعلة في إيران؟ ساسه بوست: https://bit.ly/48t1MB7

الحلبي، مادلين (2020)، التيار الأصولي... من النشأة إلى التمكن من مفاصل الجمهورية، جادة إيران: https://bit.ly/3PDhNMe

دستور إيران 1979 المعدل 1989(2022)، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: https://bit.ly/3PWnXs4

سليم، محمد السيد (2009)، ما هو نظام ولاية الفقيه؟، الشروق المصرية: https://bit.ly/3PU6Xmt

سليم، محمد السيد (2009)، ولاية الفقيه في صورتها المعاصرة، الشروق المصرية: https://bit.ly/3RCj1tG

عزيزي، يوسف (2016)، البازار والنظام الإيراني: جدلية الاقتصاد والسياسة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- رصانة: https://bit.ly/3ZxLBOW

فولادكار، هادي (2021)، عاش في المنفى ووصف الخميني بـ"خائن الثورة".. من هو أبو الحسن بني صدر؟، جادة إيران: https://bit.ly/3Zx6bz2

كرمي، عومير (2022)، خامنئي يخرج عن صمته بشأن المفاوضات النووية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: https://bit.ly/469B8Mf

مبروك، ابتهال (2022)، عملية صنع القرار الخارجي، الموسوعة السياسية: https://bit.ly/3ro3Ytd

مصباح، مهيندُخت (2017)، حوار مع أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية أبو الحسن بني صدر، موقع قنطرة: https://bit.ly/45as20p

معموري، علي (2013)، قم والنجف: قلق متبادل وتنافس في الزعامة، المونتور: https://bit.ly/3EWfpel

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- رصانة (2016)، خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016: https://bit.ly/459BEbB

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- رصانة (2017)، مصير رؤساء إيران.. تعددت الأسباب والعزل واحد: https://bit.ly/3PT1nki

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية- رصانة (2018)، إيران والصين في ظلّ العقوبات الأمريكيَّة: https://bit.ly/3RwjEoO

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية-رصانة (2017)، مجمع تشخيص مصلحة النظام وخيارات رئاسة ما بعد رفسنجاني: https://bit.ly/46neW0A

موسوعة مقاتل من الصحراء، دور المؤسسة الدينية في الحياة السياسية بجمهورية إيران الإسلامية: https://bit.ly/3RGJnuH

النعيمي, سلطان (2018)، السياسة الخارجية الإيرانية بين المرتكز والمتغير، صحيفة البيان: https://bit.ly/3tjl2zG

هاشم، علي (2019)، في الذكرى الثلاثين لتوليه قيادة إيران، كيف أصبح خامنئي مرشدا للجمهورية الإسلامية؟، جادة إيران: https://bit.ly/3teiKDh

وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية (2015)، الاتحاد الأوروبي وإيران: https://bit.ly/3LEkCLW

- المراجع والمصادر باللغات الأجنبية:

Ilias, Shayerah (2010), Iran's Economic Conditions: U.S. Policy Issues, Congressional Research Service.

Sadjadpour, Karim (2009), Reading Khamenei: The World View of Iran 's Most Powerful Leader, Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Aarabi, KASRA (2019), What Is Velayat-e Faqih? Tony Blair Institute for Global Change: https://bit.ly/3rtO3tk

Alam, Shah (2000), The Changing Paradigm of Iranian Foreign Policy Under Khatami, Strategic Analysis: A Monthly Journal of the IDSA, December 2000: https://bit.ly/3M33m3l

Britannica (2023), Abolhasan Bani-Sadr: https://bit.ly/456nesN

Britannica (2023), Ali Khamenei: https://bit.ly/48tpMEd

Britannica (2023), Hashemi Rafsanjani: https://bit.ly/45cP46N

Britannica (2023), Hassan Rouhani: https://bit.ly/3ro9Vq3

Britannica (2023), Mahmoud Ahmadinejad summary: https://bit.ly/3rsqyAR

Britannica (2023), Mohammad Ali Raja'i: https://bit.ly/3PXGO6p

Britannica (2023), Mohammad Khatami: https://bit.ly/466kZa9

Britannica (2023), Ruhollah Khomeini: https://bit.ly/3EWkdRh

BROWN, ROLAND ELLIOTT (2017), Rouhani: The Republic's Repairman (2013-2021), Iranwire: https://bit.ly/3t9ATlN

BROWN, ROLAND ELLIOTT (2017), Khatami: The Reformist (1997-2005), Iranwire: https://bit.ly/3rA8W5W

Dorani, Sharifullah (2018), The Bureaucratic Politics Approach: Its Application, Its Limitations, and Its Strengths, The Centre for Strategic Research and Analysis: https://bit.ly/3RwlrKy

Duclos, Michel (2019), Russia and Iran in Syria- A random partnership or an enduring alliance? Atlantic Council: https://bit.ly/3ZwFkDe

Radio Free Europe/Radio Liberty- Farda (2018), The Bazaar, A Force To Be Reckoned With In Iranian Political Landscape: https://bit.ly/46vblh6

Harmeet Kaur, Allen Kim and Ivory Sherman (2020). The US-Iran conflict: A timeline of how we got here? :https://bit.ly/3LAbDvm

HARRIS, KEVAN (2010), Iran Primer: The Bazaar, FRONTLINE: https://bit.ly/469Scl4

Khamenei (--), Imam Khomeini's Biography: https://bit.ly/3Zwlfgl

Loh, Dylan (2013), Is Foreign Policy a Rational Process Devoid of Politics?, E-International Relations: https://bit.ly/3F25eoJ

Maloney, Suzanne (2017), Rafsanjani proved that pragmatism couldn't moderate Iran, The Brookings Institution: https://bit.ly/3PDIdNU

Mottale, Morris (2015), The Islamic Republic of Iran: The Genesis of its Foreign Policy since 1979, American Diplomacy: https://bit.ly/48uNdx3

Nada, Garrett (2017), The Race: Khamenei vs Ahmadinejad, The Iran Primer: https://bit.ly/3ETHmUv

Nashat, Bidjan (2009), Iran's Tactical Foreign Policy Rhetoric, Middle East Institute: https://bit.ly/3rsr3Lf

Smith, Caitlin (2012), Personality in Foreign Policy Decision-Making, E-International Relations: https://bit.ly/3tehi3N

Tabatabai, Ariane (2019), The Islamic Republic's Foreign Policy at Forty, The RAND Corporation: https://bit.ly/48An2oP

قزللو، میلاد (2020)، قرارداد ایران و چین و همکاری ۲۵ ســـاله: از توافق ایران و چین چه می‌دانیم، تجارت نیوز: https://bit.ly/48IIGau